صَوْنُ المَعنَى وأثرُه في صَوْغِ المَبنَى

دراسة صرفية تحليليةَ

إعداد

د / عبدالحي محمد عبدالحي محمود

أستاذ اللغويات المساعد

في كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالزقازيق

١٤٤٢هـ - ٢٠٢١م

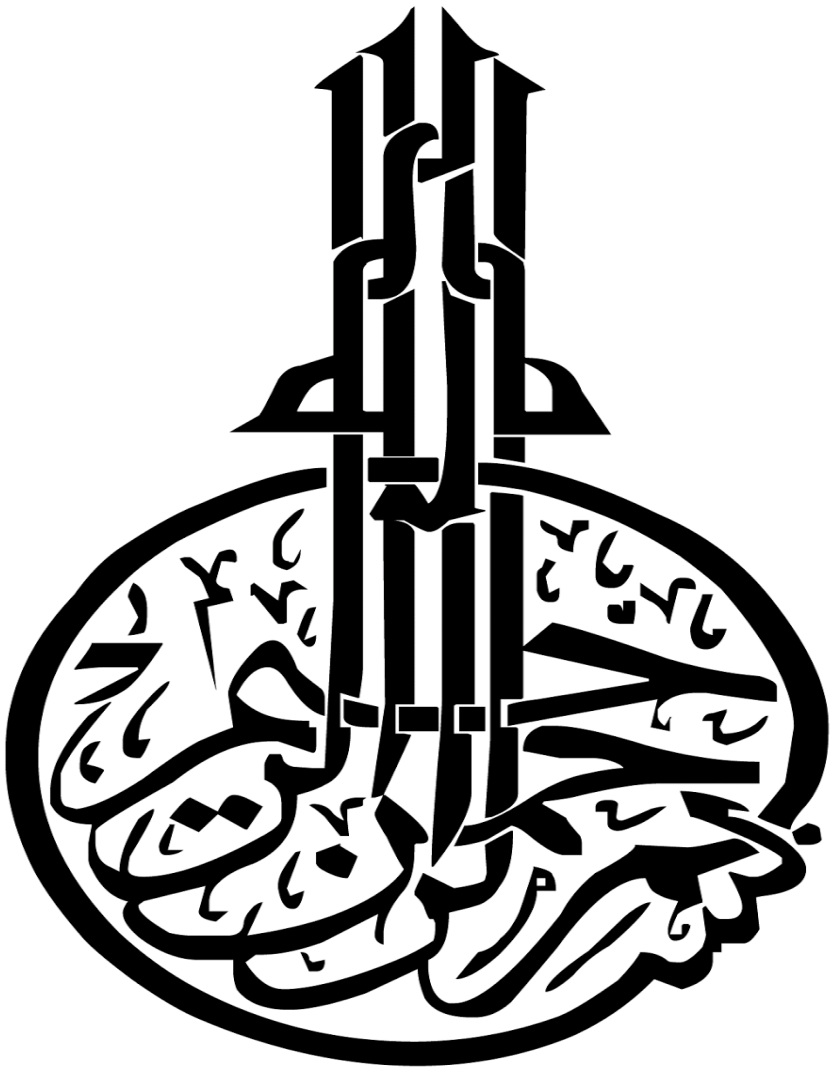

صَوْنُ المَعنَى وأثرُه في صَوْغِ المَبنَى-دراسة صرفية تحليلية

د. عبدالحي محمد عبدالحي محمود

أستاذ اللغويات المساعد-كلية اللغة العربية فرع جامعة الأزهر بالزقازيق-جمهورية مصر العربية.

البريد الإلكتروني:

abdalhi2020@yahoo.com

ملخص البحث:

عُنِيَ علماءُ العربيةِ بصَوْغِ أَبنيَاتِ هذه اللغةِ في دقةٍ متناهيةٍ، وتَبَصُّرٍ عميقٍ في العلاقةِ المتناغمةِ بين لَبِناتِ هذه الأَبنيَاتِ، وإدراكٍ تامٍّ للسِّماتِ الخاصةِ بكلٍّ منها. وكما كان لمعنىٰ الكلمةِ والجملةِ شَرفُه وقَدرُه عندهم علىٰ المستوىٰ النحويِّ والتركيبيِّ، كان لمعنىٰ الحرفِ أيضًا شَرفُه وقَدرُه عندهم علىٰ المستوىٰ الصَّرْفيِّ والبِنيَويِّ، وكان له أثرُه في صَوْغِ بناءِ الكلمةِ، ورسمِ حدودِ العلاقةِ بين حروفِها؛ فحاز الحرفُ الزائدُ لمعنًىٰ المقامَ الأسمىٰ، وكانت له الغلبةُ علىٰ الحرفِ الزائدِ لغير معنًىٰ، بل وعلىٰ الحرف الأصلي أحيانًا؛ ولهذا صانوه، وحَرَسُوه، وجَنَّبوه عوارضَ التغييرِ من الحذف، والإدغام، والإبدال، وغير ذلك، وحَذفوا لأجله غيرَه من الحروفِ الزوائدِ لغيرِ معنًىٰ، بل والأصولِ أحيانًا.

وقد قمتُ بجمع عناصرِ البحثِ ومسائلهِ من بطون أمَّات كتبِ النحوِ والصرفِ، ثم عَنونتُها ، ورتبتُها، وتناولتُها بالتحليلِ والدراسةِ، ومناقشةِ آراءِ الصرفيين ومذاهبِهم، منتخِبًا في ذلك المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ. ووسَمتُ هذا البحثَ بـ:(صَوْنِ المَعنَىٰ وأثرِه في صَوْغِ المَبنَىٰ، دراسة صرفية تحليلية)،

وجاء في مقدمة، وتمهيد، وثمانية مباحث، وخاتمة اشتملت علىٰ أهمِّ النتائجِ والتوصياتِ، تلاها ثبت بالمصادر والمراجع.

الكلمات المفتاحية: صَــوْن، صَــوْغ، المعنَىٰ، المبنَىٰ، الحرف، الأصــلي، الزائد، بنية، الكلمة.

Preserving the meaning and its effect on the formulation of the structure An analytical morphological study

Dr.Abdul-Hay Mohamed Abdul-Hay Mahmoud
Assistant Professor of Linguistics at the College of Arabic Language in Zagazig, Al Azhar University
Email:abdalhi2020@yahoo.com

Abstract:

Arab scholars were concerned with drafting the constructs of Arabic with extreme precision, deep insight into the harmonious relationship between the particles (letters) of these constructs, and a full awareness of the characteristics of each particle. Just as the meaning of the word and the sentence had its honor and assessment to them at the syntactic and morphological levels the meaning of the letter also had its honor and assessment to them at the grammatical and structural levels, and it had its effect on formulating the construction of the word and delineating the boundaries of the relationship between its particles. So that, the extra meaningful particle, possessed the higher standing, and it prevailed over the extra particle with no meaning, sometimes even over the original particle. That is why they preserved, guarded and prevented it from the symptoms of change such as; deletion, assimilation, substitution, and others. And, for its sake they deleted other extra particles of no meaning, and sometimes even the originals.

I gathered the elements of the research and its issues from the main essential books of grammar and morphology, then titled, arranged and dealt with them with analysis and study, as well as discussing the

opinions and doctrines of the scholars, via the descriptive and analytical approach. I labeled this research as: (Preservation of meaning and its effect on the formulation of the structure: an analytical morphological study), and it includes an introduction, preface, eight chapters, and a conclusion that included the most important findings and recommendations, followed by proven sources and references.

Key words: preserving, formulation, meaning, construct (n), letter (particle), original, extra, structure, word.

المقدمة

الحمدُ للهِ المُلهِمِ لِحَمدِه، والصلاةُ والسلامُ علىٰ سيدِنا محمدٍ نبيِّه وعبدِه، وعلىٰ آلِه وصَحبِه، ومُتَّبِعِي هديِه، ما سَحَّ سحابٌ بوابلِه ووَدْقِه.

أما بعد ،

فكما كان للمعنىٰ شرفُه وقدرُه علىٰ المستوىٰ النحوي والتركيبي، وكان لعلاقة الألفاظ بالمعاني أثرُها الكبيرُ في صَوْغِ الجملِ، وبناءِ التراكيبِ[1]، كان للمعنىٰ أيضًا شرفُه وقدرُه علىٰ المستوىٰ الصرفيِّ والبِنيَوِيِّ، وكان له أثرُه في صَوْغِ بناءِ الكلمةِ، ورسمِ حدودِ العلاقةِ بين لبناتِ هذا البناءِ، فحاز الحرفُ الزائدُ لمعنًىٰ المقامَ الأسمىٰ، وكانت له الغلبةُ[2] علىٰ الحرفِ الزائدِ لغيرِ

(١) عُنِيَ اللغويون والنحويون والبلاغيون وغيرهم، قديمًا وحديثًا بقضيةِ اللفظِ والمعنىٰ، وعلاقةِ الألفاظِ بالمعاني في الجملِ والتراكيبِ العربيةِ، وعَوَّلوا عليها كثيرا في دراسة الأوجه الإعرابية، وأكدوا أن الألفاظَ خَدَمٌ للمعاني، وتَبَعٌ لها، وأن إصلاحَ العربِ لألفاظهم، وتحسينَهم وتهذيبَهم لها، إنما كان لأجل المعاني التي وراءها.

– ينظر: دلائل الإعجاز للإمام عبد القاهر الجرجاني(ص٢٦٣–٢٦٦) قراءة وتعليق أ. محمود محمد شاكر(مكتبة الخانجي – القاهرة – بدون تاريخ).

(٢) عقد ابن جني في كتابه الخصائص بابا سماه" غلبة الزائد علىٰ الأصلي " أشار فيه إلىٰ كثير من المواضع التي عُنوا فيها بالحرف الزائد لمعنًىٰ؛ فأبقوا عليه؛ لشرفه ومكانته، وحذفوا لأجله الحرفَ الزائدَ لغير معنًىٰ، والأصليَّ أحيانًا.

– ينظر: الخصائص لابن جني(٢/ ٤٨٠–٤٧٧) تحقيق أ. محمد علي النجار (المكتبة العلمية – ط: الثانية ١٣٧١هـ=١٩٥٢م).

معنًى، بل وعلىٰ الحرفِ الأصليِّ أحيانًا[1]، حتىٰ قالوا: " ما زيادتُه لمعنًىٰ أصلٌ لِمَا زيادتُه لغيرِ معنًىٰ "[2]؛ ولهذا صَانوه، وحَرَسُوه، وجَنَّبوه عوارضَ التغييرِ من الحذف والإدغام والإبدال، وغير ذلك، وحَذفوا لأجله غيرَه من الحروفِ الزوائدِ لغيرِ معنًىٰ، بل ومن الحروفِ الأصولِ أحيانًا[3]، إلا إذا تَفَرَّدَ بالزيادة في الكلمة، وكان حذفُ حرفٍ أصليٍّ يُضِرُّ ببنيتها ودلالتها؛ فيلزم حينئذٍ حذفُه، كما في دُحَيْرِج، ودَحَارج " تصغيرِ " مُدَحرِجٍ " وتكسيرِه.

فصحةُ التركيبِ اللفظيِّ في الكلام، تقابلها صحةُ الصياغةِ البنيويةِ في الكلمة؛ ولهذا اختلف الصرفيون في كثير من مسائل هذا الباب، ما بين منتصرٍ للزائدِ لمعنًىٰ، ومحافظٍ علىٰ الثابتِ والأصليِّ.

ولم أقِفْ علىٰ دراسةٍ مستقلةٍ، تَجمعُ مُفترِقَ هذا الموضوعِ، وتُلَملِمُ متناثرَه، وتُعَيِّنُ مُبهمَه، وتُهذِّبُ مُسْهَبَه، وتُبرِزُ عنايةَ علماءِ العربيةِ به، وتوضحُ دقتَهم في صَوْغِ أبنيةِ مفرداتِ هذه اللغةِ، وتَبصُّرَهم العلاقةَ المتناغمةَ بين أحرفِ هذه المفرداتِ، وإدراكَهم التامَّ للسماتِ الخاصةِ بكل حرف

(١) أصول الكلمة لا معنىٰ لها، فلا يقال: إن السين في " سَلِمَ " تدل علىٰ معنًىٰ، إنما هي فاء الكلمة، لكنها في " سأسافرُ " تدل علىٰ معنًىٰ، وهو الاستقبال (التنفيس)؛ لأنها ليست من أصول بنية الكلمة.

(٢) ينظر: شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني(٣/ ٢٣٥)(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون تاريخ).

(٣) قال ابن جني:" أما إذا كان الزائدُ ذا معنًىٰ فلا نَظرَ في استبقائِه وحَذْفِ الأصليِّ لمكانه...".

– الخصائص(٢/ ٤٧٧).

منها؛ لذا عزمتُ القيامَ بهذه الدراسةِ مستعينًا بالله تعالىٰ، ومُستلهمَه التوفيقَ، والتسديدَ.

وقد قمت بجمع عناصر البحث ومسائله من بطون أمَّات كتب النحو والصرف واللغة، ثم عَنونتُها، ورتبتُها، وتناولتُها بالتحليلِ والدراسةِ، ومناقشةِ آراءِ الصرفيين ومذاهبِهم، منتخِبًا في ذلك المنهجَ الوصفيَّ التحليليَّ.

ووسَمتُ هذا البحثَ بـ:(**صَوْنِ المَعنَى وأثرِه في صَوْغِ المَبنَى، دراسة صرفية تحليلية**).

وبنيتُه علىٰ مقدمة، وتمهيد، وثمانية مباحث، وخاتمة، وثبت بالمصادر والمراجع.

المقدمة: وتشتمل علىٰ أهمية البحث، والدافع إلىٰ اختياره، والمنهج الذي سار عليه، والخطة التي اعتمد عليها.

المبحث الأول: المصدر، وفيه مسألة واحدة:

- **أَلِفُ " إفْعَالٍ " و" اسْتِفْعَالٍ ".**

المبحث الثاني: اسم الفاعل، وفيه مسألتان:

١-أَلِفُ " فاعِلٍ "، و" فَوَاعِلَ ".

٢-ميمُ اسمِ الفاعلِ مِنْ غيرِ الثلاثيِّ.

المبحث الثالث: اسم المفعول، وفيه مسألة واحدة:

- **واوُ اسمِ المفعولِ من الفعلِ الثلاثيِّ الأجوفِ.**

المبحث الرابع: التذكير والتأنيث، وفيه مسألة واحدة:

- **علاماتُ التأنيثِ.**

المبحث الخامس: التصغير، وفيه مسألة واحدة:

- **ياءُ التصغيرِ.**

المبحث السادس: الحذفُ الإعلاليُّ، وغيرُ الإعلاليِّ، وفيه ثلاث مسائل:

١-همزةُ المُضَارَعَةِ.

٢-تاءُ المُضَارَعَةِ.

٣-ياءُ المُضَارَعَةِ.

المبحث السابع: الإدغام.

- **تاءُ " افتَعَلَ ".**

المبحث الثامن: الوقف، وفيه مسألة واحدة:

- **مَدَّةُ التَّذَكُّرِ.**

الخاتمة: وتشتمل علىٰ أهم النتائج والتوصيات التي خَلَصَ إليها البحث.

هذا، واللهَ تعالىٰ أسألُ أن يكتبَ له النفعَ والقبولَ، إنه أكرمُ مسؤولٍ، وأعظمُ مأمولٍ.

المبحث الأول

المصدر

وفيه مسألة واحدة:

- أَلِفُ " إِفْعَالٍ" و" واسْتِفْعَالٍ ".

أَلِفُ " إفْعَالٍ" و" واسْتِفْعَالٍ "

اختلف الصرفيون في مصدر الأفعال التي علىٰ وزن" أفعَلَ " و" واسْتَفْعَلَ " المُعتلَّيْنِ الأَجْوَفَيْنِ، نحو: أقامَ " و" واستقامَ "، وأصلُهما: أَقْوَمَ، واستقْوَمَ، أُعِلَّت الواوُ فيهما بإسكانها بعد نقلِ حركتِها إلىٰ الساكنِ الصحيحِ قبلها، ثم قُلِبَتْ ألفًا؛ لمجانسةِ الفتحةِ قبلها، حيث تحركتْ باعتبار الأصل، وانفتحَ ما قبلها الآن بعد النقل. ومصدرهما: إقَامَة، واستِقَامَة، وأصلُهما: إقْوَام، واسْتِقْوَام، وقع فيهما ما وقع في فعليهما من الإعلال، فصارا: إقَام، واستِقَام، بألفين(عين الكلمة المنقلبة عن الواو، والمَدَّة الزائدة قبل اللام للدلالة علىٰ المصدر)؛ فحُذفتْ إحداهما، وعُوِّضَ عنها التاء[1]، فصارتا: إقَامَة، واستقَامَة. واشتُهِرَ الخلافُ في المحذوفةِ منهما[2]:

---

(١) الصحيح أن هذا التعويض لازمٌ، إلا إذا أضيفت الكلمة فيجوز ترك التاء؛ لقيام المضاف إليه مقامها، وهو مذهب الفراء، وهو متوسط بين من قال بلزوم التعويض ومن قال بجوازه مطلقا، ومنه قوله تعالىٰ: :﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِمْ فِعْلَ ٱلْخَيْرَٰتِ وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ وَإِيتَآءَ ٱلزَّكَوٰةِ﴾ [الأنبياء:٧٣]، ومثله في[النور:٣٧].

- ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي(٢/ ١٦٥) تحقيق أ. محمد نور الحسن، وأ. محمد الزفزاف، والشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد(دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م)، والتصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري (٢/ ٣٩٤، ٣٩٥) (دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون تاريخ)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٢٢، ٣٢٣).

(٢) ينظر هذا الخلاف في: المقتضب للمبرد(١/ ٢٤٣) تحقيق أ.د. محمد عبدالخالق عضيمة(المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م)، والمنصف لابن جني(شرح كتاب التصريف للمازني)(١/ ٢٩١، ٢٩٢) تحقيق أ. إبراهيم مصطفىٰ، وأ.عبد الله أمين(وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم – ط: الأولىٰ ١٣٧٣هـ =١٩٥٤م)، وشرح التصريف للثمانيني(ص٤٦٢،=

ذهب الخليل وسيبويه[١] إلىٰ أن الثانية الزائدة هي المحذوفة؛ لزيادتِها، وقربِها من الطرف، ولأن الاستثقالَ بها حَصَلَ، فوزنهما عندهما: إفْعَلة، واستِفْعَلَة. وهو أصلٌ عندهما تقرر في اسم المفعول من الثلاثي الأجوف، كما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ.

واختاره الزمخشري[٢] وابن مالك، والمرادي[٣] وابن هشام[٤] والأشموني[٥]، وغيرهم.

= ٤٦٣) تحقيق د.إبراهيم بن سليمان البعيمي(مكتبة الرشد- الرياض ط: الأولىٰ ١٤١٩هـ=١٩٩٩م)، وشرح المفصل لابن يعيش(٦/ ٥٨)(مكتبة المتنبي- القاهرة – بدون تاريخ) ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(٢/ ١٦٥)، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام(٢/ ٧١٢) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد (المكتبة العصرية – صيدا، وبيروت ١٤١١هـ=١٩٩١م)، والتصريح(٢/ ٣٩٤)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٢٣)، وآراء النحويين والصرفيين في المحذوف من المثلين عند اجتماعهما للأستاذ الدكتور. أحمد الزين علىٰ العزازي(ص١٨٢-١٨٦)(ط: الأولىٰ ١٤١٩هـ=١٩٩٩م).

(١) ينظر: الكتاب(٤/ ٣٥٥-٣٤٨).

(٢) ينظر: المفصل(ص٢٢٣)، وشرح المفصل لابن يعيش(٦/ ٥٨).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي(٦/ ٦٤) تحقيق د.عبدالرحمن علىٰ سليمان(دار الفكر العربي- القاهرة – ط: الأولىٰ ١٤٢٢هـ = ٢٠٠١م).

(٤) ينظر: أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه: عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد(٤/ ٤٠٣)(المكتبة العصرية – صيدا، بيروت- بدون تاريخ)، ومغني اللبيب(٢/ ٧١٢).

(٥) ينظر: شرح الألفية ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٢٣).

قال ابن مالك: إذا كان المستحِقُّ للإعلال المذكورِ مصدرًا علىٰ "إِفْعَالٍ" أو "اسْتِفْعَالٍ" فاحذف المَدَّةَ التي قبل اللام منهما؛ لأن العين منهما تصير ألفًا - كما تقرر من قبل- فتلتقي ألفان أولاهما المبدلة من العين، والثانية المزيدة قبل اللام للمَدِّ؛ فيجب حذف إحداهما لالتقاء الساكنين، والثانية أَوْلَىٰ؛ لأنها زائدةٌ، ولأنها متصلةٌ بالطرفِ؛ ولأن الاستثقالَ بها حَصَلَ "[1].

وإلىٰ هذا أشار بقوله:

ومَدُّ " الاسْتِفْعَالِ " و" الإِفْعَالِ " يُزالُ عند نَيْل ذا الإعلالِ[2]

وعُـوِّضَ الـتـاءُ مـن الـمَـدِّ ولا تُحذَفُ إلا بســماعٍ قُبِلَا

وذهب الأخفش والفراء[3] إلىٰ أن الألف الأولىٰ المنقلبة عن عين الكلمة هي المحذوفة، فوزنهما عنده: إِفَالَة، واستِفَالة، واحتج بأن العين هي التي لحقها الإعلال في الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل؛ فهي أَوْلَىٰ أن تُعَلَّ في المصدر بالحذف أيضا، الذي يُحذف عند التقاء الساكنين هو الحرف الأول إذا كان مَدًّا، كما في " قُلْ "، و" وبِعْ "[4]، وبأن الألف دالة علىٰ المصدرية؛ فوجبت المحافظة عليها؛ صونًا لهذا المعنىٰ. كما أن التاء في هذا

(١) شرح الكافية الشافية لابن مالك(٤/ ٢١٤١، ٢١٤٢) تحقيق د.عبدالمنعم أحمد هريدي(جامعة أم القرىٰ- مركز البحث العلمي وإحياء التراث- مكة المكرمة ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

(٢) شرح الكافية الشافية(٤/ ٢١٤١).

(٣) نُسب للأخفش وحده في كثير من المصادر، ونُسب للفراء أيضا في: شرح المفصل لابن يعيش(٦/ ٥٨)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(١/ ١٦٥)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٦/ ١٦٠٩، ١٦١٠)، والتصريح(٢/ ٣٩٤)، وشرح الألفية ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٢٣).

(٤) ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي(١/ ١٦٥).

البناء عِوَضٌ عن المحذوف، والأصل في التعويض بها أن يكون عن حرف أصلي[1].

وخالف الشيخ خالد الأزهري شيخَه ابنَ هشامٍ، فجعل من لحاق تاء التعويض بهذين البناءين حُجَّةً مقوِّيَةً لمذهب الأخفش؛ لأنها يُعَوَّضُ بها عن أصليٍّ محذوفٍ، ومن ثم قال: "... ثم بعد النقل والقلب والحذف يُؤتَىٰ بالتاء الدالة علىٰ التأنيث عوضًا من الألف المحذوفة، سواء قلنا إنها الأولىٰ أو الثانية، ولكنَّ المعهودَ في التاء أنها تُعوَّضُ من الأصول، وهذا يُقَوِّي ما اختاره الأخفش "[2].

وعرضَ الثمانيني مذهبَي النحاةِ في هذه المسألة، وحجةَ كلِّ مذهبٍ، فقال:" فأمّا مصادر هذه الأفعال فنحو قولهم: "أراد يُريد إرادةً" والأصل: "إرْوادًا" و"أقام يُقيمُ إقامةً" والأصل: "إقْوامًا"، فقلبوا من الواوِ ألفًا؛ ليُعَلَّ المصدرُ كما أُعِلَّ الفعلُ، فاجتمع ألفان: الأولىٰ منقلبة عن عين الكلمة، والثانية زائدة. فالخليل وسيبويه يُسقِطان الأخيرةَ؛ لأنها ليست لمعنًىٰ، فوزن الكلمة عندهما: "إفَعْل". وكان الأخفش يُسقِطُ الألف الأولىٰ ويُبقِي الثانيةَ، وقال: إنها دخلتْ لمعنًىٰ، والأُولىٰ ليست لمعنًىٰ، والذي دخل لمعنًىٰ اَوْلَىٰ بالبقاء فوزن الكلمة عند الأخفش: "إفَال". وعَوَّضوا تاءَ التّأنيثِ من الألف الساقطة، سواء كانت الساقطة الأصلية أو الزائدة، فقالوا: " إقامة " و"إرادة"

(١) ينظر: شرح التصريف(ص٤٦٢)، والتصريح(٢/ ٣٩٥). وذكر الشاطبي في شرحه للألفية(٩/ ٣٢٨، ٣٣٢) عكس ذلك، وهو أن الخليل وسيبويه احتجوا لمذهبهم بأن التاء لم تأت عوضًا إلا عن حرف زائد، مثل: زنادقة، وحُبيِّرة، وتعويض الزائد من الزائد أولىٰ من تعويض الزائد من الأصلي؛ للتناسب.

(٢) التصريح(٢/ ٣٩٤، ٣٩٥). وينظر: شرح التصريف(ص٤٦٢).

فوزنها عند الخليل: "إفَعْلَةٌ"، وعند الأخفش: "إفَالَة"، وربما أسقطوا التاءَ، وجعلوا المضاف إليه عوضًا منها ﴿وَإِقَامِ ٱلصَّلَوٰةِ﴾[1] والأصلُ: إقامةُ الصلاةِ"...[2].

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إليه الأخفش والفراء ومن وافقهما؛ لأنه الأقيَسُ والأظهرُ؛ فالعين هي التي يلحقها الإعلال في الماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل؛ فهي أَوْلَىٰ أن تُعَلَّ في المصدر بالحذف أيضا، كذلك فإن الذي يُحذف عند التقاء الساكنين هو الحرف الأول إذا كان مَدًّا، كما في " قُلْ "، و" وبِعْ "، وأيضًا فإن هذه الألف الزائدة تدل علىٰ المصدرية؛ فوجبت المحافظة عليها؛ صونًا لهذا المعنىٰ، وترجيبًا له.

(١) النور/ ٣٧.

(٢) شرح التصريف(ص٤٦٢).

المبحث الثاني
اسم الفاعل

وفيه مسألتان:

١- أَلِفُ " فاعِلٍ "، و" فَوَاعِلَ ".

٢- ميمُ اسمِ الفاعلِ مِنْ غيرِ الثلاثيِّ.

(١) أَلِفُ " فاعِلٍ" و " فَوَاعِلَ "

زيدَتْ ألفُ " فاعِلٍ " علىٰ بنية الكلمة(الفعل الثلاثي المبني للمعلوم) لتدلَ علىٰ اسم الفاعل، وتفرِّقَ بين الاسم والفعل، مثل: حاجِز، وطابِق، فإذا أرادوا الجمعَ أضافوا ألفًا أخرىٰ بعد هذه الألف للدلالة علىٰ الجمع، وقلبوا ألفَ " فاعِلٍ " واوًا، فقالوا: حواجز، وطوابق، كما قلبوها واوًا في التصغير فقالوا: حُوَيْجِز، وطُوَيْبِق؛ لأن التصغير والتكسير يجريان من بابٍ واحدٍ[(١)].

وقلبها واوًا في التصغير لانضمام ما قبلها، وفي التكسير لاجتماعها مع ألف الجمع " فواعِل " صَوْنًا لها ولألف الجمع من الحذف عند اجتماعهما ساكنتين؛ لأن كلتيهما لمعنًىٰ، الأولىٰ دالَّةٌ علىٰ اسم الفاعل، والثانية دالَّةٌ علىٰ الجمع، ولو حُذِفَتْ إحداهما لبقي البناء علىٰ صورة المفرد.

قال أبو البقاء:" وإنما قُلبتْ ألفُ " فاعِلٍ " في الجمع واوًا؛ لأن ألف التكسير تقع بعدها، والجمعُ بينهما متعذِّرٌ لسكونهما، وحذفُ أحدِهما يُخِلُّ بالدلالة علىٰ الجمع..."[(٢)].

وعلَّلَ أبو البقاء وابن يعيش[(٣)] لقلب ألف" فاعِلٍ " واوًا لا ياءً بعدة تعليلاتٍ، منها: قلبها في التصغير واوًا، والتصغير والتكسير مِنْ وادٍ واحدٍ؛

---

(١) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(٥/ ٥٢)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي (٢/ ١٥١-١٥٥).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري(٢/ ١٨٤، ١٨٥) تحقيق أ. غازي مختار طليمات، و د.عبدالإله نبهان(دار الفكر المعاصر- بيروت، ودار الفكر- دمشق – ط : الأولىٰ ١٤١٤هـ=١٩٩٥م). ونقله ابن يعيش في شرحه للمفصل(٥/ ٥٢، ٥٣).

(٣) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٨٤، ١٨٥)، وشرح المفصل (٥/ ٥٢، ٥٣).

فيجوز أن يُحمَلُ كلٌّ منهما علىٰ الآخر، وأن ألف " فاعِلٍ " حرفُ معنًىٰ، والواو زيادتُها للمعنىٰ أكثر من الياء.

وفي اسمي الفاعلِ" شَاكٍ، و لَاثٍ " حَذفوا عينَ اسمِ الفاعلِ مع أصالتها، وحافظوا علىٰ ألفه؛ صونًا لمعناها، وأصلهما: شائِك، ولائِث، وهمزتهما منقلبة عن واوٍ، والأصل:" شاوِكٌ، ولاوِثٌ "، بدليل تصغيرهما علىٰ: شُوَيْكٍ، ولُوَيثٍ[1].

وأجازوا فيهما ثلاثة أوجه[2]:

الأول: هذا شائِكٌ، ولائِثٌ، بالهمز علىٰ القياس، كقائم، وبائع.

والثاني: هذا شاكٍ، ولاثٍ، علىٰ أن فيهما قلبًا مكانيًّا بتقديم اللام علىٰ العين، ثم أُعِلَّتا بحذف العين بعد تأخرها وتطرفها، وعُوِّضَ عنها بالتنوين، كقاضٍ، وداعٍ، محذوفَي اللامِ. وهو رأي الخليل[3]، ووافقه ابن عصفور[4].

الثالث: هذا شاكٌ، ولاثٌ، علىٰ أنهما لا قلب فيهما، وإنما حُذفت العينُ من موضعها حذفًا، وبقيت الألفُ عوضًا عنها، وصَوْنًا لمعنىٰ الفاعلية، تقول:

---

(١) ينظر: الأصول في النحو لابن السراج(٣/ ٦٠) تحقيق د.عبدالحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الثالثة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م).

(٢) ينظر: الأصول في النحو(٣/ ٢٩٧)، والمقتضب(١/ ٢٥٣)، والخصائص (٢/ ١٢٩)، و(٢/ ٢٨٩، ٤٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥/ ٤٤٨، ٤٤٩).

(٣) ينظر: الكتاب لسيبويه(٣/ ٤٦٦) و(٤/ ٣٧٧، ٣٧٨) تحقيق أ.عبدالسلام محمد هارون(مكتبة الخانجي– القاهرة – ط: الثالثة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م)، المقتضب (١/ ٢٥٣)، والمنصف(٢/ ٥٤).

(٤) ينظر: الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور(ص٣٩١) تحقيق د. فخر الدين قباوة(مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ط: الأولىٰ ١٩٩٦م).

"هذا شاكٌ" و"لاثٌ"، بالرفع، و"رأيت شاكًا، ولاثًا" و"مررت بشاكٍ، ولاثٍ"، وإذا أضفتَ حَذفتَ التنوينَ، وعليه أكثر العرب[1]، وهو رأي جمهور النحاة[2].

قال ابن جني في باب" غلَبة الزائد للأصلي":" أمَّا إذا كان الزائد ذا معنًىٰ فلا نظرَ في استبقائه وحَذفِ الأصليِّ لمكانه، نحو قولهم: هذا قاضٍ، ومُعْطٍ، ألا تراك حَذَفْتَ الياءَ التي هي لامٌ للتنوين[3]؛ إذْ كان ذا معنًىٰ، أعني: الصَّرْفَ. ومثل ذلك قوله:

لاثٌ به الأَشَاءُ والعُبرِيُّ[4]

(١) ينظر: الكتاب(٤/ ٣٧٨).

(٢) ينظر: الأصول في النحو(٣/ ٣٨٢)، والمقتضب(١/ ٢٥٣)، والخصائص (٢/ ١٢٩)، و(٢/ ٢٨٩، ٤٣٩)، وشرح المفصل لابن يعيش(٥/ ٤٤٨، ٤٤٩)

(٣) أي: لأجل التنوين الزائد.

(٤) البيت من مشطور الرجز، للعجاج في ديوانه(١/ ٤٩٠)(روايةُ الأصمعيِّ وشرحُه) تحقيق د. عبدالحفيظ السطلي(مكتبة أطلس- المطبعة التعاونية – دمشق ١٩٧١م)، والكتاب(٣/ ٤٦٦)، و(٤/ ٣٧٧). وبلا نسبة في: المقتضب(١/ ٢٣٥)، والخصائص(٢/ ١٢٩، ٢٨٩، ٤٧٧، ٤٩٣)، والمنصف(٢/ ٥٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(٣/ ١٢٨).

نبات لائث: ملتف ومجتمع بعضه علىٰ بعض. الأَشَاءُ(بغير مَدٍّ): صغار النخل، واحدته: أَشَاةٌ. العُبْري: ما ينبت علىٰ شطوط النهر من نبات ضال، منسوبًا إلىٰ العُبْرِ، وهو شاطئ النهر وجانبُه.

والشاهد فيه: قوله:" لاثٌ " حيث إن أصله" لائثٌ " بالهمز والتنوين، فحُذفتْ الهمزة(المنقلبة عن الواوِ عينِ الكلمةِ) تخفيفا.

حَذَفْتَ عينَ " فاعِلٍ "، وأقررتَ ألفَه؛ إذْ كانت دليلًا علىٰ اسم الفاعل. ومثلُه قوله:

شاكُ السِّلاحِ بَطلٌ مجرَّبُ [1] "[2].

وبعد أن عرضَ الرضيُّ رأيَ الخليلِ في " شاكٍ ولاثٍ "، عقَّبَ قائلا:"... قال سيبويه: " وأكثر العرب يقولون: لَاثٍ وشَاكٍ "[3] بحذف العين، فكأنهم قلبوا العينَ ألفًا ثم حَذَفوا العينَ للساكنَيْنِ، ولم يُحَرِّكوها فِرارًا من الهمزة. والظاهرُ أن المحذوفةَ هي الثانيةُ، لأن الأُولىٰ علامةُ الفاعليةِ "[4].

والذي أطمئن إليه: هو أن ألف " فاعلٍ " تُقلبُ واوًا في التكسير صَوْنًا لها ولألف الجمع من الحذف عند اجتماعهما ساكنتين؛ لأن كلتيهما لمعنًىٰ،

(١) البيت من مشطور الرجز، لمَرْحَب بن أبي الحارث، المشهور بمَرْحَب اليهودي، قاله يوم خيبر، وقبله:

قد علِمَتْ خيبرُ أنِّي مَرْحَبُ

فنزل إليه علي بن أبي طالب(وقيل: محمد بن مَسْلمة)- رضي الله عنهما- ففلقَ هامته. ينظر: الروضُ الأُنُفُ في شرح السيرة النبوية لابن هشام لأبي القاسم السهيلي(٦/ ٥٠٥)(دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولىٰ ١٤١٢هـ)، والبيت بلا نسبة في الخصائص(٢/ ٤٧٧، ٤٩٣)

والشاهد فيه: قوله:" شاكُ السلاحِ "، حيث إن أصله" شائكٌ " بالهمز والتنوين، فحُذفت الهمزة(المنقلبة عن الواوِ عينِ الكلمةِ) تخفيفا، وحُذِفَ التنوين للإضافة، وبقيتْ ألفه صونًا لما تؤديه من معنىٰ الفاعلية.

(٢) الخصائص(٢/ ٤٧٧). وينظر:(٢/ ٣٩٤).

(٣) الكتاب(٤/ ٣٧٨).

(٤) شرح شافية ابن الحاجب(٣/ ١٢٩).

الأولىٰ دالَّةٌ علىٰ اسم الفاعل، والثانية دالَّةٌ علىٰ الجمع، ولو حُذِفَتْ إحداهما لبقي البناء علىٰ صورة المفرد.

وأما " شاكٌ ولاثٌ " فالراجح فيهما ما قال به أكثر العرب، وذهب إليه جمهور النحاة من أنهما لا قلبَ فيهما بتقديم اللام علىٰ العين، وإنما حُذِفَت العينُ فيهما من موضعها حَذْفًا، وبقيتْ الألفُ عوضًا عنها، وصَوْنًا لمعنىٰ الفاعلية، تقول: "هذا شاكٌ" و"لاثٌ"، و"رأيت شاكًا، ولاثًا" و"مررت بشاكٍ، ولاثٍ"، وإذا أضفتَ حذفتَ التنوينَ.

(٢) ميم اسم الفاعل من غير الثلاثي

اسم الفاعل من غير الثلاثي يأتي علىٰ وزن المضارع مع قلب حرف المضارعة ميمًا مضمومةً، وكسر ما قبل الآخر، نحو: مُنطلِق، ومُنقَطِع، ومُغتَسِل. فهذه الميم دالةٌ علىٰ ما يخص الأسماء، وهو اسم الفاعل؛ ولهذا صانوها من الحذف والإسقاط، وحذفوا لأجلها الحرفَ الزائدَ لغير معنًىٰ، مما فيه زيادتان وثلاثة أصول، وحذفوا أحيانًا الحرفَ الأصليَّ غيرَ المؤثِّرِ حذفُه في معنىٰ الكلمةِ؛ وذلك لتقدُّمِ هذه الميمِ، وتحرُّكِها، وصَوْنًا للمعني المتلبسِ بها[١].

فقالوا في تصغير هذه الكلمات: مُطيلِق، ومُقَيْطِع، ومُغَيْسِل، وقالوا في تكسيرها: مَطالِق، ومَقَاطِع، ومَغَاسل، بإثبات الميم في الجميع، وحذفِ نونِ مُنطلِق، ومُنقطِع، وتاءِ مُغتسِل؛ لأن هذه الأحرف لم تأت لمعنًىٰ، بخلاف الميم فهي دالة علىٰ اسم الفاعل. وهذا هو القياس في كل حرفين اجتمعا ووجب حذفُ أحدِهما أن يُحذفَ ما لم يأتِ لمعنًىٰ، ويجوز التعويض عن المحذوف بياء قبل آخِر الاسم في الجميع[٢].

---

(١) ينظر: الأصول في النحو(٣/ ٤٢)، والكناش في النحو والتصريف(١/ ٣٠٣) تحقيق د. جودة مبروك محمد (مكتبة الآداب– القاهرة – ط: الثانية ١٤٢٦هـ =٢٠٠٥م).

(٢) ينظر: الكتاب(٣/ ٤٣٣-٤٢٦)، والمقتضب(٢/ ٢٤٣، ٢٤٤)، والأصول في النحو(٣/ ١٢)، و(٣/ ٤٢)، والبديع في علم العربية لابن الأثير(٢/ ١٦٨، ١٦٩) تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، و د. صالح حسين العايد(جامعة ام القرىٰ – معهد البحوث العلمية – مركز إحياء التراث – ط: الأولىٰ١٤٢٠ه)، واللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٦٨، ١٦٩)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٧/ ١٤٢٣)، وهمع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي(٣/ ٣٢٧) تحقيق أ. أحمد شمس الدين(دار الكتب العلمية – بيروت – ط : الأولىٰ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م).

قال ابن جني: ".....فإن كانت إحدىٰ الزائدتين لمعنًىٰ والأخرىٰ لغير معنًىٰ حَذَفتَ التي لغير معنًىٰ، وأَقرَرْتَ التي لمعنًىٰ، تقول في تكسير " مغتسِل ": مَغاسِل، تَحذِفُ التاء؛ لأنها لغير معنًىٰ، وتُقِرُّ الميمَ لأنها لمعنًىٰ، وكذلك " مُنقَطِع " تقول: مَقاطِع، تَحذِفُ النونَ لا غير "[1].

واختلف سيبويه والمبرد[2] في " مُقعَنسِس[3]، ومُجلبِب "، فحافظ سيبويه علىٰ الحرف الزائد لمعنًىٰ، وحذف النون والسين الأخيرة من " مقعنسِس"، والباءَ الأخيرةَ من " مُجلبِب "، فقال في تصغيرهما: مُقَيْعِس، ومُجيلِب، وقال في تكسيرهما: مقاعِس، ومَجالِب. وحافظ المبرد علىٰ حرف الإلحاق، وجعله كالأصلي؛ فقال فيهما: قُعَيْسِس، وجُلَيْبِب، وقَعاسِس، وجَلابِب.

---

(١) اللمع في العربية(ص١١٨، ١١٩) و(ص١٤٣) تحقيق د. سميح أبو مُغلي(دار مجدلاوي ١٩٨٨م).

(٢) ينظر هذا الخلاف في: المقتضب(٢/ ٢٤٣، ٢٤٤)، واللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٦٨)، والتسهيل(تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد)لابن مالك(ص٢٧٩) تحقيق أ. محمد كامل بركات(دار الكاتب للطباعة والنشر ١٣٨٧هـ=١٩٦٧م)، وشرح الكافية الشافية(٤/ ١٨٨١، ١٨٨٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٧/ ١٤١١، ١٤١٢)، وأوضح المسالك(٤/ ٣٢٤)، وشفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي(٣/ ١٠٤٧) تحقيق د. الشريف عبدالله علي الحسيني (المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ط: الأولىٰ١٤٠٦هـ /١٩٨٦م)، والتصريح(٢/ ٣١٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ١٥٠،١٤٩)، وهمع الهوامع(٣/ ٣٢٧).

(٣) مقعنسِس: أي متأخر إلىٰ الخلف من القَعَسِ، وهو خروجُ الصدرِ ودخولُ الظهرِ نقيضُ الحَدَبِ. والمُقعنسِس: الشديد، أو المتأخر.

– لسان العرب لابن منظور(ق ع س–٣٦٩٢) تحقيق أ.عبدالله علىٰ الكبير، وآخرين(دار المعارف– مصر– بدون تاريخ).

ويجوز التعويض، فيقال عند سيبويه: مُقَيْعِيس، ومَقاعِيس، وعند المبرد: قُعَيْسِيس، وقَعَاسِيس[(١)].

فإن كانت الميم هي وحدها الزائدة في الكلمة الخماسية، وكان إثباتُها يَلزَمُه حذفُ حرفٍ أصليٍّ يُخِلُّ ببنية الكلمة ومعناها، حُذفت الميمُ باتفاقٍ، كقولهم في تصغير" مُدحرِج ": دُحَيرِج، ودُحيْريج، وفي تكسيره: دَحَارِج، ودَحَاريج[(٢)].

قال سيبويه:" وإذا حَقَّرتَ مُقعَنسِس حَذَفتَ النونَ وإحدىٰ السينين؛ لأنك كنت فاعلًا ذلك لو كسَّرتَه للجمع، فإن شئت قلتَ: مُقيعيس، وإن شئتَ قلتَ: مُقَيْعِس"[(٣)].

وذكر المبرد موضع الاتفاق، وعلل له، وموضع الاختلاف بينه وبين سيبويه، وأنه خلاف القياس عنده، فقال:".... فإن حَقَّرتَ مثل " مُنطَلِق " قلت: مُطيلِق. تَحذِفُ النونَ ولا تَحذِفُ الميمَ، وإن كانتا زائدتين؛ لأن الميمَ للمعنَىٰ؛ ألا ترىٰ أنك إذا جاوزتَ الثلاثةَ أدخلتَ الميمَ علىٰ كل فاعلٍ ومفعولٍ، وتُدخِلُ علىٰ المفعولِ من الثلاثةِ واسمِ الزمانِ، والمكانِ، والمصدرِ، كقولك: سرت مَسِيرًا، وأدخلتُه مُدخَلًا كريمًا، وهذا مَضْرِبُ زيدٍ، ومَدْخَلُ زيدٍ. فإن حَقَّرْتَ مثلَ مُقتدِر قلت: مُقَيْدِر. تَحذِفُ التاءَ من مُفتَعِل؛ كما حَذفتَ النونَ من مُنفَعِل؛ لأن العدة قد خرجت علىٰ مثال التصغير. فلا

(١) ينظر: المقتضب(٢/ ٢٣٢، ٢٥١، ٢٥٢)، والخصائص(٢/ ٤٧٨).

(٢) ينظر: المقتضب(٢/ ٢٤٩)، واللمع(١١٨، ١١٩)، واللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٦٧)، وتوجيه اللمع لابن الخباز(ص٤٦٤) تحقيق أ.د. فايز زكي دياب(دار السلام – القاهرة – ط: الثانية١٤٢٨ه=٢٠٠٧م).

(٣) الكتاب(٣/ ٤٢٩).

بد من حذف الزيادة. و العوض في جميع هذا جائز، لأنك قد حَذفتَ منه. تقول في مُنطلِقٍ إذا عَوَّضتَ: مُطَيْلِيق، وفي مُقتدِر: مُقَيْدِير. فإن حَقَّرتَ مثلَ مُقاتلٍ قلت: مُقَيْتِل، تَحذِفُ الألفَ، وإن عَوَّضتَ قلت: مُقيتِيل. فإن حَقَّرتَ مثل مُسْتَضرِب قلت: مُضَيْرِب، ومُضَيْرِيب، تَحذِفُ التاءَ والسينَ، ولا تَحذِفُ الميمَ؛ لِمَا ذكرتُ لك. و كذلك ما كان من " مُفْعَوعِل " مثل مُغْدَوْدِن، تَحذِف الواوَ وإحدىٰ الدالين، فتقول: مُغَيْدِن، ومُغَيْدِين. ولا تَحذِفُ الميمَ؛ لأنها للمعنَىٰ. و كلُّ ما كان علىٰ شيءٍ من الأبنية فهذا قياسُه.....وكان سيبويه يقول في تصغير " مُقعَنْسِس ": مُقَيْعِس ومُقَيْعِيس. وليس القياسُ عندي ما قالَ؛ لأن السين في " مُقعنسِس " مُلْحِقةٌ، والملحِقُ كالأصلي. والميمُ غيرُ مُلحِقة؛ فالقياس: قُعَيْسِس وقُعَيْسِيس، حتىٰ يكون مثلَ حُرَيْجِم وحُرَيْجِيم "[1].

وأيَّدَ ابن السراج، والفارسي[2]، وابن جني[3]، وابن مالك[4] وناظر الجيش رأيَ سيبويه.

قال ابن السرج: ...وما جاءَ مِنَ الأسماءِ ملحقًا فاحذفْ بالخمسةِ مِنهَا الزوائدَ وردَّهُ إِلىٰ الأربعةِ، فإِنْ كَان فيه زائدٌ ثانٍ أو أَكثرُ فأَنتَ بالخيارِ في حذفِ الزوائدِ حتىٰ تردَّهُ إِلىٰ مِثَالِ : مَفَاعِل، ومَفَاعيل، فإِنْ كانَ إِحدىٰ الزوائدِ دخلتْ لمعنىً أَثبتَّ ما دخلَ لمعنىً وحذفتَ ما سواهُ، وذلكَ نحو: مُقْعَنسِس، وهوَ مُلحَقٌ بمُحْرَنْجِم، فالميمُ زائدةٌ، والنونُ زائدةٌ، والسينُ الأخيرةُ زائدةٌ، فتقول:

(١) ينظر: المقتضب(٢/ ٢٥٢-٢٤٩).

(٢) ينظر: التكملة لأبي علي الفارسي(ص٥٠٦، ٥٠٧) تحقيق د. كاظم بحر المُرجان(عالم الكتب – بيروت – ط: الثانية ١٤١٩ه=١٩٩٩م).

(٣) ينظر: الخصائص(٢/ ١٧٩، ٤٧٨)، واللمع(ص١١٨، ١١٩، ١٤٣).

(٤) ينظر: التسهيل(ص٢٧٩).

مَقَاعِسُ، وإنْ شئتَ : مَقَاعيسُ، فتحذف النونَ والسينَ ولا تَحذِفُ الميمَ لأنَّها أُدخِلَتْ لمعنىً اسمِ الفاعلِ، وأنتَ بالتعويضِ بالخيار، والتعويضُ أَنْ تُلحِقَ ياءً ساكنةً بينَ الحرفينِ اللذينِ بعدَ الألفِ، فإنْ كانتِ الزيادةُ رابعةَ فالتعويضُ لازمٌ كما ذَكرنا في قنديلٍ وقَنَاديل لا يجوز إلاّ التعويضُ "[1].

وقال ناظر الجيش:"...ولا شك في أَرجَحِيَّةِ قولِ سيبويه؛ لأن كلًّا من الميم والسين زائدٌ، لكنَّ الميمَ زائدٌ يدلُّ علىٰ معنًىٰ، والسينَ زائدٌ دون دلالةٍ علىٰ معنًىٰ، وبقاءُ ماله دلالةٌ أَوْلَىٰ من بقاء ما ليس له دلالة "[2].

وحكىٰ الشاطبي الخلاف بين سيبويه والمبرد في" مجلبٍ " ونحوه، وساقَ الأدلةَ المرجِّحةَ لمذهبِ سيبويه، فقال:" وأما الدلالة علىٰ المعنىٰ فنحو " مُنطلِقٌ "، فالميم دالَّةٌ علىٰ اسم الفاعل بخلاف النون، فكانت أَوْلَىٰ، مع الترجيح أيضًا بالتقدُّم والتحرُّكِ[3]، فتقول: مَطَالِقُ. وكذلك " مُصطَبِر" تقول: مَصَابِرُ. وفي " مُقتَدِر": مَقَادِر. وكذلك تقول علىٰ مذهب سيبويه في مُجَلْبِبٍ: مَجَالِبُ؛ لأن الميم زائدةٌ لمعنًىٰ، وإحدىٰ الباءين زائدةٌ لغير معنًىٰ. والمبرد يفضِّلُ الحرفَ المُلحِقَ بالأصلِ علىٰ حرفِ المعنىٰ فيقول: جلابيبُ، قال: لأن مُجَلبِبًا ملحَقٌ بمُدَحرِجٍ، ولا يجوز في مُدَحرِجٍ إلا حذفُ الميمِ، فكذلك ما أُلحِقَ به. فعنده أن ما كان في مقابلة أصلٍ فهو كالحرف الأصلي. قالوا: ومذهبُ سيبويه أَوْلَىٰ؛ لأن إحدىٰ الباءين زائدة، وقصاراها في الفضل أن تفضل ما ليس بملحِقٍ إذا لم تكن فيه صفةٌ أخرىٰ تقابلُ الإلحاقَ. وأيضًا الإلحاقُ ليس بمعنًىٰ بالحقيقة، وإنما هو أمرٌ لفظيٌّ، فالميمُ أقوَىٰ، قالوا:

(١) الأصول في النحو(٣/ ١٢). وأكد رأيه أيضًا في باب التصغير(٣/ ٤٢).

(٢) تمهيد القواعد(٩/ ٤٨٢٦).

(٣) أي: تقدم الميم وتحركها.

وأيضا فتزيدُ الميمُ بالتقدُّمِ، وغايةُ الإلحاقِ أمرٌ لفظيٌّ فيرجحُ به إذا لم يكن غيرُه "[1].

وعلل الأنباري للإبقاء علىٰ حرف المعنىٰ تعليلًا جيدًا، فقال:"...ولهذا كان الواجب في تصغير " مُنطلِق ومُغتسِل ": مُطَيْلِق ومُغَيْسِل، وكذلك التكسير نحو: مَطالِق ومَغاسِل، بإثبات الميم، وحذف النون من مُنطلِق، والتاء من مُغتسِل؛ لأن الميمَ جاءتْ لمعنًىٰ، وهو الدلالةُ علىٰ اسمِ الفاعلِ، والنونُ والتاءُ ما جاءتَا لمعنًىٰ؛ فكان حذفُهما أَولَىٰ من حَذْفِ الميم؛ لأنها جاءت لمعنًىٰ. وكذلك القياس في كلِّ حرفين اجتمعا فوجب حذفُ أَحدِهما فإنَّ حذفَ ما لم يجئ لمعنًىٰ أَولَىٰ من حذف ما جاء لمعنًىٰ. والسرُّ فيه هو: أن الحرف الذي جاء لمعنًىٰ قد تَنزَّلَ في الدلالة علىٰ معنًىٰ بمنزلةِ سائرِ الكلمةِ التي تدل بجميع حروفها علىٰ معنًىٰ، بخلاف الحرف الذي لم يجئ لمعنًىٰ فإنه ليس فيه دلالةٌ علىٰ معنًىٰ في نفسه البتة، فكما يمتنع أن تُحذفَ الكلمةُ بأسرها لشيء لا معنىٰ له في نفسه، فكذلك هاهنا يمتنع أن يُحذَفَ الحرفُ الذي جاء لمعنًىٰ لأجلِ حرفٍ لم يجئ لمعنًىٰ...والله أعلم"[2].

وإلىٰ ما سبق أشار ابن مالك بقوله:

والسينَ والتاءَ مِنْ كـ مُسْتَدْعٍ أَزِلْ ∴ إذْ بِبِنَا الجَمْعِ بَقاهما مُخِلّ

(١)المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي(٧/ ٢٤٠، ٢٤١) تحقيق د.عبدالرحمن ابن سليمان العثيمين(معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة – ط: الأولىٰ ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري(٢/ ٥٣٥) تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية – صيدا، بيروت ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

والميمُ أَوْلَىٰ مِنْ سواه بالبَقَا ∴ والهَمْزُ واليَا مَثلُه إنْ سَبَقَا[1]

وشرحه المرادي– ونقله عنه الأشموني[2] – وأوضحَ أن الاسم إذا كان فيه من الزوائد ما يُخِلُّ بقاؤه ببنيتَي الجَمْعِ (فَعَالِل وفَعَالِيل) تُوُصِّلَ إليهما بحذفه، فإن تأتَّت أحداهما بحذفِ بعضٍ وإبقاءِ بعضٍ أُبقِيَ ما له مَزيَّةٌ في المعنىٰ أو في اللفظ، كقولهم في جمع " مُسْتَدْعٍ ": مَدَاعٍ، بحذف السين والتاء، وإبقاءِ الميم، وقولهم في " مُنطَلِق ومُغتَلِم ": مَطَالِق ومَغَالِم، بحذف النون والتاء، وإبقاء الميم؛ لما لها من مزية، وهي دلالتها علىٰ الفاعلية. ولهذا الحذف صورتان: إحداهما وِفَاقِيَّةٌ، وهي: أن يكون ثاني الزائدين غيرَ مُلْحِقٍ، كنون " مُنطَلِقٍ "، وتاءِ " مُغْتَلِم ". والأخرىٰ خِلَافِيَّةٌ، وهي: أن يكون الزائدُ مُلْحِقًا كسين " مُقْعَنْسِس"، فمذهب سيبويه فيه وفي نحوه إبقاءُ الميم، فتقول: مَقَاعِس. ومذهب المبرد إبقاءُ المُلْحِقِ، فتقول: قَعَاسِس. ورُجِّحَ مذهبُ سيبويه بأن الميمَ مُصَدَّرَةٌ، وبأنها زيدت لمعنًىٰ يَخصُّ الاسمَ؛ فكانت أَوْلَىٰ بالبقاء[3].

والذي أطمئن إليه: هو ما اتُّفِقَ عليه من صَوْنِ الميم الزائدةِ لمعنىٰ الفاعليةِ، في نحو: مُنطلِق، ومُغتسِل، ومُستغفِر، وحذف ما عداها من الأحرف الزائدة لغير معنىٰ، فإذا لم يوجد غيرها من الزوائد، وكان حذفُ أصليٍّ يُضرُّ ببنية الكلمة ودلالتها حُذفتْ بلا خلاف، كما في دُحَيرِج، ودَحَارِج " تصغير " مُدَحرِج " وتكسيره.

(١) متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف(ص٥٧)(مكتبة الآداب– القاهرة – ط: الأولىٰ١٤٢٢ه=٢٠٠١م).

(٢) ينظر: شرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ١٤٩، ١٥٠).

(٣) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك(٥/ ١٤١١، ١٤١٢).

وأما ما اختلف فيه سيبويه والمبرد مما اجتمعت فيه زيادتان: الميمُ وحرفُ الإلحاقِ، نحو " مُقعَنسِس، ومُجلبِب، فالراجح ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من إبقاءِ الميمِ، وحذف حرف الإلحاق؛ لتصَدُّرِ الميمِ، وتَحرُّكِها، وكونِها لمعنًىٰ خاصٍّ بالاسمِ، وهو الدلالة علىٰ الفاعلية، ولأن الإلحاقَ ليس معنًىٰ في الحقيقة، وإنما هو أَمرٌ لفظيٌّ يَرجُحُ إذا لم يكن غيرُه، فالميمُ أقوَىٰ؛ لهذا كانت بالبقاء أَوْلَىٰ.

المبحث الثالث
اسـم المفعول

وفيه مسألة واحدة:

- واوُ اسمِ المفعولِ من الفعلِ الثلاثيِّ الأجوفِ.

واوُ اسمِ المفعولِ من الفعلِ الثلاثيِّ الأَجوفِ

اشتهر الخلاف بين الخليل وسيبويه من جهة والأخفش من جهة أخرىٰ في المحذوف من اسم المفعول من الفعل الثلاثي الأجوف الواوي، نحو: قالَ، وصَاغَ، واليائي، نحو: باعَ ودانَ، حيث يقال: مَقُول، ومَصُوغ، ومَبِيع، ومَدِين، والأصل: مَقْوُول، ومَصْوُوغ، ومَبْيُوع، ومَدْيُون، بزنة: مَفْعُول، ثم أُعلت الواو الأولىٰ(من الواوي)، والياء(من اليائي) بالنقل(الإسكان) فنُقِلَتْ ضمتُهما إلىٰ الساكن الصحيح قبلهما، فالتقىٰ ساكنان؛ فوجب حذفُ أحدِهما، فاختُلف فيه[1]:

فذهب الخليل وسيبويه إلى أن المحذوف فيهما هي واو مفعول، وعللا لذلك بعلل كثيرة، أهمها:

(١) ينظر هذا الخلاف في: الأصول في النحو(٣/ ٢٨٣)، والمقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين لابن جني(ص٩٤، ٩٥) تحقيق د. عبدالمقصود محمد عبد المقصود(مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط: الأولىٰ١٤٣٧هـ=٢٠٠٦م)، والمنصف(١/ ٢٩١-٢٨٧)، وأمالي ابن الشجري (١/ ٣١٤ – ٣٢٠)(المجلس الحادي والثلاثون) تحقيق د. محمود محمد الطناحي (مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الأولىٰ١٤١٣ه=١٩٩٢م)، والممتع(٢/ ٤٥٤-٤٥٦)، وشرح الملوكي في التصريف لابن يعيش(ص٣٥١، ٣٥٢) تحقيق د. فخر الدين قباوة(المكتبة العربية بحلب – ط: الأولىٰ١٣٩٣ه = ١٩٧٣م)، وشرح المفصل لابن يعيش(١٠/ ٨١-٦٦)، وشرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز (ص٢٢٣ – ٢٢٥) تحقيق أ.د. هادي نهر، و أ.د. هلال ناجي المحامي (دار الفكر للطباعة والنشر- عمان – الأردن- ط: الأولىٰ ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(٣/ ١٤٧، ١٤٨)، والتصريح(٢/ ٣٩٥)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/ ٣٢٤)، وآراء النحويين والصرفيين في المحذوف من المثلين عند اجتماعهما(ص١٦٢-١٨١).

١ – **أنها زائدة**، وحذف الزائد أَوْلَىٰ وأسهلُ من حذفِ الأصليِّ، السابقِ له، والميمُ كافيةٌ في الدلالة علىٰ معنىٰ المفعولية، بل دلاتها عليه أقوىٰ من الواو؛ إذ قد دلَّتْ عليه وحدها في غير الثلاثي، وإنما قصدوا بالواو في الثلاثي الفرق بينه وبين غيره[١].

٢ – **قُربِها من الطرف، وهو محل التغيير**.

٣ – **أن الثقل حصل بها**.

٤ – **قياس الواوي على اليائي**، فكما حُذفت الواوُ في اليائي فقيل:" مَبِيع ومَدِين"، كذلك تُحذَفُ من نظيره الواوي، ولو كانت العين هي المحذوفة لقيل في اليائي:" مَبُوعٌ، ومَدُون "، والقول بأن ياء " مَبِيع " أصلُها واوٌ غير ظاهر، مع ما فيه من كلفةٍ وكثرةِ تغييرٍ بحذف حرف أصلي (الياء)، وقلب الزائد(الواو) ياء، بعد كسر ما قبله. وحذفُ الزائدِ ابتداءً، وإقرارُ الأصليِّ أَولَىٰ من هذا وأسهلُ[٢].

قال سيبويه:"....وذلك قولهم:" خائف "، و" وبائع "، ويعتل " مَفعُول " كما اعتل " فُعِلَ "لأن الاسم علىٰ " فُعِلَ " مفعولٌ، كما أن الاسم علىٰ " فَعَلَ " فاعِلٌ، فتقول: مَزُورٌ، ومَصُوغٌ، وإنما كان الأصلُ: مَزْوُورٌ، فأسكنوا الواوَ الأولىٰ كما أسكنوا في " يَفعَل وفَعَلَ "، وحُذِفَتْ واو مفعول؛ لأنه لا

(١) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ٣١٥، ٣١٦)، والمساعد علىٰ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل (٤/ ١٧٤) تحقيق د. محمد كامل بركات (جامعة أم القرىٰ – مركز البحث العلمي وإحياء التراث – مكة المكرمة – ط : الأولىٰ ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

(٢) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ٣١٥، ٣٢٠)، واللباب في علل البناء والإعراب (٢/ ٣٦٠).

يلتقي ساكنان. وتقول في الياء: مَبِيع، ومَهِيب، أُسكِنَت العينُ، وأُذهِبَت واوُ مفعولٍ؛ لأنه لا يلتقي ساكنان، وجُعِلَت الفاءُ تابعةً للياء حين أسكنتَها[1]..."[2].

واختاره ابن مالك[3] وابن هشام والشيخ خالد؛ لأنه أقلُّ كُلفَةً، وتغييرا[4].

قال ابن مالك:" وتُحذَفُ واوُ مفعُولٍ مما اعتلَّتْ عينُه..."[5].

وقال ابن هشام: فقال:" نحو " مَقُول ومَبِيع " المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة خلافًا للأخفش "[6].

وقال الشيخ خالد:"...ومذهب سيبويه أَوْلَىٰ؛ لأن التقاء الساكنين إنما يَحْصُلُ عند الثاني، ولأن قلب الضمة إلىٰ الكسرة خلاف قياسهم "[7].

وذهب الأخفش إلىٰ أن المحذوفَ فيهما هي عينُ الكلمةِ، لا واوُ مفعولٍ، **وعلَّلَ لذلك بعدة تعليلات، أهمها:**

١- أن العينَ وإن كانت أصلًا إلا أنها ليست لمعنًىٰ، وواو مفعول وإن كانت زائدةً إلا أنها زائدةٌ لمعنًىٰ، وهو الدلالة علىٰ المفعولية، فهي دليل علىٰ

(١) أي: كُسِرَتْ الفاء لمناسبة العين، ولتسلم من القلب واوا؛ فيلتبس اليائي بالواوي.
(٢) الكتاب(٤/ ٣٤٨).
(٣) ينظر: التسهيل(ص٣١١)، وشرح الكافية الشافية(٤/ ٢١٤٣).
(٤) ينظر: شرح الملوكي(ص٣٥٢).
(٥) التسهيل(ص٣١١).
(٦) مغني اللبيب(٢/ ٧١٢). وينظر: أوضح المسالك(٤/ ٤٠٣).
(٧) التصريح(٢/ ٣٩٥).

اسم المفعول[١]، ولو حُذفتْ لفاتت هذه الدلالة؛ لذا وجبت المحافظةُ عليها، وحذفُ مالا معنىٰ له؛ لكونه أسهلَ، وأسلمَ للمعنىٰ[٢].

٢- أن العين هي التي يعرض لها الإعلال بالقلب في" قالَ وباعَ "، والإسكان في" يقُولُ ويبِيعُ "، والحذف في " قُلْ وبِعْ "؛ فهي أولىٰ بالاعتلال بالحذف أيضا في اسم المفعول[٣].

٣- أن الحرف الأول هو الذي يُحذَفُ عن التقاء السكنين، كما في " قُلْ وبِعْ "، وأصلهما: قُوْلْ وبيْعْ، التقىٰ ساكنان؛ فحُذف الأولُ المقابلُ للعين[٤].

٤- القياس علىٰ حَذْفِ التاء الثانية من التاءين المجتمعتين في أول الفعل المضارع في نحو(تَذَكَّرُونَ)، وعدم حذفِ الأولىٰ لأنها لمعنًىٰ[٥].

٥- القياس علىٰ حذف عين اسم الفاعل، وإبقاء ألفه؛ لدلالتها علىٰ اسم الفاعل في نحو " شاكٌ، ولاثٌ " وأصلهما:" شائِكٌ ولائِثٌ "[٦].

(١) ينظر: الخصائص(٢/ ٤٧٧).

(٢) ينظر: المنصف(١/ ٢٨٩)، وأمالي ابن الشجري(١/ ٣١٥)، والممتع(٢/ ٤٥٦).

(٣) ينظر: المنصف(١/ ٢٩٠)، وأمالي ابن الشجري(١/ ٣١٨).

(٤) ينظر: شرح الملوكي(ص٣٥١، ٣٥٢).

(٥) ينظر: الممتع(٢/ ٤٥٦). وستأتي دراسة هذه المسألة في المبحث السادس إن شاء الله تعالىٰ.

(٦) تقدمت دراسة هذه المسألة في المبحث الثاني. وينظر: الخصائص(٢/ ٤٧٧).

ورجَّح المازني وابن جني[1] رأيَ الأخفشِ، وقَوَّاه ابن جني في الخصائص أيضا[2].

قال المازني بعد عرض المذهبين:"...وكلا الوجهين حَسَنٌ، جميلٌ، وقولُ الأخفشِ أَقْيَسُ "[3].

وعلىٰ هذا، فوزن(مَقُول) عند الخليل وسيويه" مَفُعْل، وعند الأخفش: مَفُول، ووزن(مَبِيع) عند الخليل وسيويه" مَفِعْل، وعند الأخفش: مَفِيل[4]. فالخليل وسيبويه حافظا علىٰ العين لسبقها وأصالتها، والأخفش حافظ علىٰ الواو الزائدة صونًا لمعناها، وقلَبَها في اليائي ياءً بعد كسرِ ما قبلها؛ فرقًا بين الواوي واليائي[5].

---

(١) ينظر: المنصف(١/ ٢٩١-٢٨٨)، وأمالي ابن الشجري(١/ ٣١٨).

(٢) جاء في الخصائص(٢/ ٤٧٧):"....وهذا أحد ما يُقَوِّي قولَ أبي الحسن في أن المحذوف من باب مَقُول ومَبِيع إنما هو العين؛ من حيث كان الواوُ دليلًا علىٰ اسم المفعول ".

(٣) المنصف(١/ ٢٨٨، ٢٩١). وينظر: شرح الملوكي(ص٣٥٢).

(٤) (مبيع، ومدين) أصلهما: مبْيُوع، ومدْيُون، نقلت ضمة عين الكلمة إلىٰ الساكن الصحيح قبلها، فصارت: مبْيُوْع، ومدْيُوْن، حذف الواو علىٰ رأي الخليل وسيبويه، ثم قلبت ضمت الحرف الصحيح كسرة لمناسبة الياء، وخشية قلبها واوا لسكونها وضم ما قبلها، فيقال: مبُوع، ومدُون، فيلتبس اليائي بالواوي. وعند الأخفش تحذف الياء، ثم تقلب الضمة كسرةً، والواو ياءً؛ فرقًا بين ذوات الواو وذوات الياء.

- ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ٢٦١)، وشرح الملوكي (ص٣٥٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٦/ ١٦١١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/ ٣٢٤).

(٥) ينظر: شرح الملوكي(ص٣٥٢،٣٥١)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٦/ ١٦١٠).

والذي أطمئن إليه هو: أن كِلَا الوجهينِ حسنٌ، قويُّ الحُججِ والأدلةِ، وإن كان مذهب الخليل وسيبويه أقلَّ كلفةً وتغييرًا، فإن مذهب الأخفش أقيَسُ [(١)]، وأحوطُ للمعنىٰ؛ لأن الواو ومعها الميم زائدتان للدلالة علىٰ اسم المفعول، وبحذفهما أو إحداهما من اسم المفعول تفوت هذه الدلالة[(٢)]، فالزيادة التي لمعنًىٰ إذا شاركتها في الدلالة عليه زيادةٌ أخرىٰ جَرَتَا معًا مجرىٰ الزيادةِ الواحدةِ؛ لأن الدلالة تَحْصُل بمجموعهما معًا، فلا يَحسنُ حذفُ إحداهما، كما لم يَحسُنْ حذفُ الزيادةِ المفردةَ[(٣)].

(١) ينظر: المنصف(١/ ٢٨٨، ٢٩١)، وشرح الملوكي(ص٣٥١، ٣٥٢).

(٢) قال ابن جني: "..... وكذلك ميمُ مفعولٍ، جُعِلَتْ واوُ مفعولٍ- وإن كانت للمَدِّ - دليلةً علىٰ معنَىٰ اسمِ المفعولِ، ولولا الميمُ لم تكن إلا للمَدِّ، كفَعُول...".
- الخصائص(٢/ ٤٨١).

(٣) ينظر: أمالي ابن الشجري(١/ ٣١٦).

المبحث الرابع
التذكير والتأنيث

وفيه مسألة واحدة:

- علاماتُ التأنيثِ.

علامات التأنيث

لأن التأنيثَ فرعُ التذكيرِ احتاجَ الاسمُ المؤنثُ إلىٰ علامةٍ تُميِّزُه عن المذكرِ، وهي إحدىٰ ثلاثٍ: تاء التأنيث، وألف التأنيث المقصورة، وألف التأنيث الممدودة؛ وحافظوا علىٰ هذه العلامات، صَوْنًا لهذه الدلالةِ، وحراسةً لتلك الوظيفةِ اللغويةِ التي تؤديها، وما يترتب عليها من أحكام نحوية كالمنع من الصرف، ومخالفة العدد، ونحوه.

فعلىٰ الرغم من تطرفها إلا أنهم حافظوا عليها، وعلىٰ فتح ما قبلها، فقالوا في تصغير شَجَرَة، وسَلْمَىٰ، وزَهْرَاء: شُجَيْرَة، وسُلَيْمَىٰ، وزُهَيْرَاء[1].

قال أبو البقاء العكبري:" وإذا كان المصغَّرُ ثلاثيًّا مؤنَّثًا بالألف المقصورة، أو الممدودة، أو بالتاء أقرَرْتَه، كقولك في حُبْلَىٰ: حُبَيْلَىٰ، وفي حَمْرَاء: حُمَيْرَاء، وفي طَلْحَة: طُلَيْحَة؛ وإنما كان كذلك لأن علامةَ التأنيثِ دَخلتْ لمعنًىٰ؛ فلا ينبغي أن تُحْذَفَ لئلَّا يَبطُلَ معناها. ولم يُكْسَرْ ما قبلها لأن الألفَ تَنقلِبُ ياءً بعد الكسرةِ؛ فيَبطُلَ لفظُ العَلَامةِ؛ لأن علامةَ التأنيثِ مفتوحٌ ما قبلها، فهي كاسمٍ ضُمَّ إلىٰ اسمٍ فيبقَىٰ الصدرُ بحاله"[2].

وقالوا في تصغير" حُبَارَىٰ[3] " بزنة" فُعَالَىٰ ": حُبَيْرَىٰ[4]، حذفوا الألف الأولىٰ ليُقيموا بناء التصغير؛ لأنها زائدةٌ لغيرِ معنًىٰ، فصارت ألف التأنيث

(١) ينظر: المقاصد الشافية(٧/ ٣٠٠-٢٩٨)، وشذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي(ص١١٠) دققه وعلق عليه د. مصطفىٰ أحمد عبد العليم(مكتبة المعارف – الرياض– ط: الأولىٰ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م).

(٢) اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٦١).

(٣) الحُبَارىٰ: طائرٌ طويلُ العُنُقِ، رماديُّ اللونِ، علىٰ شكل الأوزة.

(٤) ينظر: المقاصد الشافية(٧/ ٣٣٩- ٣٤٥).

رابعة، فأثبتوها؛ صونًا لمعناها، وهو الأَوْلَىٰ، واختاره المبرد[١]، وابن السراج[٢]. وأجاز سيبويه[٣] في تصغيرها وجهًا ثانيًا، وهو حذفُ الألفِ الثانية التي للتأنيث[٤]، حيث اعتد بالألف الأولىٰ، فصارت ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً؛ فجرىٰ عليها ما يجري علىٰ نظائرها من الحذف عند التصغير، وقلبوا الألف الأولىٰ ياء، ثم أدغموها في ياء التصغير، فقالوا: حُبَيِّر.

وأجاز أبو عمرو بن العلاء[٥] وجهًا ثالثًا، وهو زيادة تاء التأنيث في " حُبَيِّر "، فقال: حُبَيِّرة[٦]؛ لئلا تبقىٰ الكلمة بعد حذف ألف التأنيث المقصورة بغير علامةِ تأنيثٍ.

---

(١) ينظر: المقتضب(٢/ ٢٥٩، ٢٦٠)، والمقاصد الشافية(٧/ ٢٤١).

(٢) ينظر: الأصول في النحو(٣/ ٤٧)، والمقاصد الشافية(٧/ ٣٤٢).

(٣) ينظر: الكتاب(٣/ ٢٢٠، ٢٣٦، ٤٣٦).

(٤) قيل في التعليل لحذف ألف التأنيث من" حبارىٰ" ثلاثة أقوال، أولها: أن التأنيث أمرٌ لفظيٌّ يُفهَمُ من البناء؛ فلا يحتاج إلىٰ علامة. والثاني: أنها لمَّا تطرفت ضعفتْ رتبتُها؛ فتجرؤوا عليها بالحذف. والثالث: أن الطرف محل التغيير، والحذف منه أسهل وأسرع.

- ينظر: المقاصد الشافية(٧/ ٣٤٣).

(٥) ينظر رأيه في: الكتاب(٣/ ٤٨٢،٤٣٧)، والمقتضب(٢/ ٢٦٠)، والمقاصد الشافية (٧/ ٣٤٤).

(٦) قال سيبويه:" وسألته عن الذين قالوا في حُبَارَىٰ: حُبَيِّرَة فقال: لمَّا كانت فيه علامةُ التأنيثِ ثابتةً أرادوا أن لا يفارقها ذلك التحقير، وصاروا كأنَّهم حَقَّروا حُبَارَة. وأمَّا الذين تركوا الهاء فقالوا: حذفنا الياء والبقيَّة علىٰ أربعة أحرف، فكأنا حَقَّرْنا حُبَارٌ. ومن قال في حُبَارَىٰ: حُبَيِّرَة قال: في لُغَيْزَىٰ: لُغَيْغِيزةٌ، وفي جميع ما كانت فيه الألفُ خامسةً فصاعدًا إذا كانت ألف تأنيث".

- الكتاب(٣/ ٤٣٧).

وبدا من كلام سيبويه عدمُ الاعتدادِ بهذا الوجه، وكذلك لم يعتد به ابن مالك وجمهور النحاة[1]، حيث خيَّرُوا في تصغير(حُبَارَىٰ) بين وجهين فقط: (حُبَيْرَىٰ، وحُبَيِّر). وعد الفارسي" حُبَيِّرَة " كلمةً مستقلةً، وليست تصغيرًا لـ حُبَارَىٰ[2].

فتحصَّل بذلك ثلاثة أوجه في تصغير" حُبَارَىٰ "، وهي: حُبَيْرَىٰ، وحُبَيِّر، وحُبَيِّرَة، و الأول أقيَسُها.

قال سيبويه:".... ومَّما لا يكون الحذفُ أَلزَمَ لإحدىٰ زائدتَيْهِ منه للأخرىٰ " حُبَارَىٰ"، إن شئت قلت: " حُبَيْرَىٰ " كما ترىٰ، وإن شئت قلت: "حُبَيِّرٌ"؛ وذلك لأنَّ الزائدتين لم تَجيئا لتُلحِقَا الثلاثةَ بالخمسة، وإنَّما الألفُ الآخرةُ ألفُ تأنيثٍ، والأُولىٰ كواوِ عجوزٍ، فلا بد من حذف إحداهما، لأنَّك لو كَسَّرتَه للجمع لم يكن لك بدٌّ من حَذْفِ إحداهما كما فعلت بقلنسوةٍ، فصار ما لم تجئ زائدتاه لتُلْحِقَا الثلاثة بالخمسة بمنزلة ما جاءت زيادتاه لتُلْحِقَا الثلاثةَ بالخمسة؛ لأنَّهما مستويتان في أنَّهما لم يجيئا ليُلْحِقَا شيئًا بشيءٍ، كما أنَّ الزيادتين اللتين في " حبنطىٰ" مستويتان في أنَّهما أَلحَقتَا الثلاثة بالخمسة. وأما أبو عمرو فكان يقول: حبيّرةٌ، ويجعل الهاءَ بدلًا من الألف التي كانت علامةً للتأنيث؛ إذ لم تصل إلىٰ أن تثبت"[3].

وقال المبرد:" اعْلَم أنك إِذا صَغَّرْتَ شَيْئًا فِيهِ الْألفُ الْمَقْصُورَةُ وَهُوَ علىٰ خَمْسَةِ أحرفٍ بها أَو أَكثر من ذلك فإنك تحذفها كما تحذف الحرف الخامس وما بعده من الأصل والزوائد، تقول في قَرقَرىٰ: قُرَيْقِر....وإن كانت مع الألف

(١) ينظر: المقاصد الشافية(٧/ ٣٤٤).

(٢) ينظر: المقاصد الشافية(٧/ ٣٤٤).

(٣) ينظر: الكتاب(٣/ ٤٣٦، ٤٣٧).

زائدةٌ غيرها حذفتَ أَيَّتَهما شئت، وَذلك قولك في حُبَارَىٰ: " حُبَيْرَىٰ "، وَهُوَ أَقْيَسُ؛ لِأَن الْألفَ الأولىٰ من حُبَارَىٰ زائدةٌ لغيرِ معنًىٰ إلا للمَدِّ، وألفُ حُبَارَىٰ الأخيرةُ للتأنيث، فلَأَنْ تُبْقِيَ الَّتِي للمعنىٰ أَقْيَسُ. وَقد قَالُوا: " حُبَيِّر"، فحَذفوا الأخيرةَ؛ لأنهما زائدتان، وما دون الطرف أقوىٰ مما كان طرفا. وكان أبو عمرو بن العلاء يقول في تصغيرها " حُبَيِّرَة " فيحذفها، ويُبدِلُ منها هاءَ التأنيثِ لتكون في الاسم علامةُ تأنيثٍ، ويَفعَلُ ذلك بكل ما فيه ألفُ التأنيث خامسةً فصاعدًا، ويقول: لم يجز إثباتها لأنها ساكنةٌ، فإذا حذفتَها لم أُخْلِ الاسمَ من علامةِ تأنيثٍ ثابتةٍ..."[1].

وإلىٰ ماسبق أشار ابن مالك بقوله:

وألفُ التأنيثِ ذو القَصْرِ متىٰ ∴ زادَ علىٰ أربعةٍ لن يَثْبُتا[2]

وعند تَصْغيرِ حُبَارَىٰ خَيِّر ∴ بينَ الحُبَيْرَىٰ فادْرِ والحُبَيِّر

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إليه سيبويه وجمهور النحاة من جواز الوجهين في " حُبَارَىٰ " عند تصغيرها: حذفُ الألفِ الأولىٰ الزائدةِ لغير معنًىٰ، وصَوْنُ الثانيةِ التي للتأنيث، فيقال: حُبَيْرَىٰ، وهو الأَقيَسُ، كما قال المبرد. أو حذفُ ألفِ التأنيثِ؛ لتطرفِها وسهولةِ حذفِها، وقلبُ الألفِ الأولىٰ ياءً، وإدغامُها في ياءِ التصغيرِ، فيقال: حُبيِّر. وأما الوجه الثالث الذي ذكره أبو عمرو بن العلاء، وهو حذف ألف التأنيث والتعويض عنها بالتاء، فلا يقوىٰ من وجهة نظري؛ إذ ليس كل مؤنث يلزم أن تلحقه علامة تأنيث، فكل المؤنثات المعنوية بلا علامة لفظية.

(١) المقتضب(٢/ ٢٥٩، ٢٦٠). وينظر: المقاصد الشافية(٧/ ٣٤٢).

(٢) متن ألفية ابن مالك(ص٥٨).

المبحث الخامس

التـصـغير

وفيه مسألة واحدة:

- ياء التصغير.

ياء التصغير

ياء التصغير: ياءٌ ثالثةٌ. ساكنةٌ، تُزاد علىٰ بناء الكلمة لإفادة معنىٰ التحقير وغيره. ومما عَلَّلوا به لوضعها ثالثةً: أنها لمعنًىٰ تلزم المحافظة عليها لأجله، وهي في الثالث تَسْلَمُ؛ إذ لو كانت أَوَّلًا لثَقُلَتْ بالضم، ولو كانت ثانيةً لقُلِبَتْ واوًا، ولو كانت آخِرًا لتعرَّضَتْ للحذف والتغيير كغيرها من حروف العلة[1].

ولهذا منعوا حذفَ هذه الياءِ عند اجتماعها مع غيرها؛ صونًا لمعنىٰ التصغير الذي يَفُوتُ بحذفِها، فقالوا في النسب إلىٰ: كُسَيّ، وعُطَيّ، مصغَّرِ " كساءٍ وعطاءٍ": " كُسَيِّيّ، وعُطَيِّيّ " بأربع ياءات، دون حذف لياء التصغير. وقالوا أيضا في النسب إلىٰ " قُصَيّ " تصغير " قُصْوَىٰ ": " قُصَيِّيّ " بأربع ياءات، دون حذفٍ لياءِ التصغيرِ.

قال ابن عقيل:"...واعتُرِضَ بأن " كُسَيَّاء " تصغير " كِسَاء "، لا يقال فيه إلا " كُسَيَّئ " بياءين مشددتين، ولا يجوز فيه غير ذلك؛ ووجهه أنك حين صَغَّرْتَ اجتمعتْ ثلاثُ ياءاتٍ: ياءُ التصغيرِ، والياءُ المنقلبةُ عن الألفِ، والياءُ المنقلبةُ عن الهمزةِ، فحين قيل: " كُسَيّ " حُذِفَتْ ياءُ الألفِ، وبقيتْ ياءُ التصغيرِ وياءُ الهمزةِ، فإذا جيء بياء النسبِ، لا تُحذَفُ ياءُ التصغيرِ، لأنها لمعنًىٰ باقٍ، ولا ياءُ الهمزةِ؛ لئلا يتوالىٰ الإعلال..."[2].

(١) ينظر: رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي(ص٤٤٥، ٤٤٦) تحقيق د/ أحمد محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – بدون تاريخ).

(٢) المساعد(٣/ ٣٦١).

وقال أيضًا: " وما بعد ذلك، نحو: قُصَيّ، تصغير قُصْوَىٰ، والأصل: قُصَيْوَيّ، فتُدغِمُ ياءَ التصغيرِ في لامِ الكلمةِ، فيصير علىٰ " قُصَيِّيّ "، ولا تَحذِفُ الياءَ الأولىٰ؛ لأنها لمعنًىٰ متجدِّدٍ، وهو التصغير "[1].

وفي تصغير اسمَيِ الإشارةِ " ذَا "، و" تَا "قالوا: ذَيَّا: وتَيَّا، وأصلهما: "ذُيَيَّا" و"تُيَيَّا" بثلاث ياءات، فحُذِفَت الأولىٰ الأصلية(عين الكلمة)، ولم تُحذَفْ ياءُ التصغيرِ صَوْنًا لمعناها[2].

قال أبو البركات الأنباري:" والذي يدل علىٰ أن الألف في " ذا " و" الياء في " الذي " أصليتان قولهم في تصغير" ذا ":" ذَيّا "، وأصله: ذُيَيَّا، بثلاث ياءات، ياءان من أصل الكلمة، وياء للتصغير...واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات فحذفوا الأولىٰ، وكان حذفها أولىٰ؛ لأن الثانية دخلتْ لمعنًىٰ، وهو التصغير، والثالثة لو حُذِفَتْ لوقعتْ ياءُ التصغيرِ قبل الألفِ، والألفُ لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا؛ فكانت تتحرك، وياءُ التصغيرِ لا تكون إلا ساكنةً. ووزنُه "فَيْلَىٰ"؛ لِذَهابِ العينِ منه "[3].

وقال ابن مالك:"...وفي "ذا" و"تا": "ذَيَّا" و"تَيَّا"، والأصل "ذُيَيَّا" و"تُيَيَّا" بثلاث ياءات: الأولىٰ عين الكلمة، والثالثة لامها، والوسطىٰ ياء التصغير فاستثقل توالي ثلاث ياءات، فقُصِدَ التخفيفُ بحذفِ واحدةٍ، فلم يَجُزْ حذفُ ياءِ التصغيرِ لدلالتها علىٰ معنًىٰ، ولا حذفُ الثالثةِ لحاجةِ الألفِ

(١) المساعد(٤/ ١٤٣).

(٢) ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ١٧٣،١٧٢)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٥/ ١٤٤١)، والتصريح(٢/ ٣٢٥)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ١٧٣، ١٧٤).

(٣) الإنصاف(٢/ ٥٥٣، ٥٥٤).

إلىٰ فتحِ ما قبلها، فلو حُذِفَتْ لزمَ فتحُ ياءِ التصغيرِ وهي لا تُحَرَّكُ لشبَهِها بألف التكسير؛ فتَعَيَّنَ حذفُ الأولىٰ، مع أنه يلزم من ذلك وقوع ياء التصغير ثانيةً، فاغتُفِرَ لكونه عاضِدًا لِمَا قُصِدَ من مخالفة تصغير ما لا تَمَكُّنَ له لِتصغيرِ ما هو متمَكِّنٌ"[1].

والذي أطمئن إليه: هو أن ياءَ التصغيرِ حرفٌ جاء لمعنًىٰ، ولهذا حافظوا عليه، ورَجَّبوه، وكان الجمعُ بين أربع ياءات في آخر الكلمة أسهلَ عليهم من حَذْفِه، كما في" كُسَيِّيّ، وقُصَيِّيّ ". وحذفوا لأجله أيضًا بعضَ أصولِ الكلمةِ، كما في " ذَيَّا، وتَيَّا " محذوفَي العينِ.

(١) شرح الكافية الشافية(٤/ ١٩٢٤، ١٩٢٥). ونقله الأشموني في شرحه للألفية (٤/ ١٧٤).

المبحث السادس

الحذفُ الإعلاليُّ، وغيرُ الإعلاليِّ

وفيه ثلاث مسائل:

١- همزة المضارعة.

٢- تاء المضارعة.

٣- ياء المضارعة.

(١) همزة المضارعة

إذا كان الفعل الماضي علىٰ وزن" أَفْعَلَ " اجتمعت في صدر مضارعه للواحد المتكلم همزتان زائدتان[١]، وهذا مكروهٌ، مستثقَلٌ؛ ولذا حذفوا إحداهما تخفيفًا، والراجح أن المحذوفةَ هي الثانيةُ؛ لتأخُّرِها، وحُصولِ الثقلِ بها، ولأنها لا معنىٰ لها. وأبقَوا الأولىٰ؛ لتقدُّمِها، ودلالتِها علىٰ معنىٰ المضارعةِ، وذلك نحو" أُكرِمُ، وأصله: أُأَكرِمُ، حُذِفَتْ ثانيةُ الهمزتينِ، فصار أُكرِمُ، وحُمِل علىٰ المبدوءِ بالهمزةِ المبدوءُ بغيرها من أحرف المضارعة:" نُكرِمُ، ويُكرِمُ، وتُكرِمُ "، وحُمِل عليه أيضًا الوصفان" اسمُ الفاعلِ، واسم المفعولِ " فقيل: مُكرِمٌ، ومُكرَمٌ؛ طلبًا للمشاكَلةِ، وجريًا للباب علىٰ سَنَنٍ واحدٍ[٢].

وجاء علىٰ الأصل في قول الشاعر:

---

(١) الأولىٰ همزة المضارعة، والثانية همزة " أَفعَلَ ".

(٢) ينظر: المقتضب(٢/ ٨٧، ٩٥)، وعلل النحو لابن الوراق(ص١٨٢، ١٨٣) تحقيق د. محمود جاسم الدرويش(مكتبة الرشد – الرياض – ط: الأولىٰ١٤٢٠هـ =١٩٩٩م)، والصحاح " تاج اللغة وصحاح العربية " للجوهري (مرتب ألفبائيا)(ك ر م- ص٩٩٦) تحقيق د. محمد محمد تامر، وآخرَيْنِ(دار الحديث – القاهرة – ط: الأولىٰ ١٤٣٠هـ=٢٠٠٩م)، والإنصاف (١/ ١٢، ١٣)، و(٢/ ٦٤٦)، ولسان العرب(ك ر م- ٥/ ٣٨٦١)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٦/ ١٦٣٤)، وأوضح المسالك (٤/ ٤٠٦)، وشرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد (٢/ ٥٣٦)(المكتبة العصرية – صيدا، بيروت – ١٤٢٩هـ =٢٠٠٨م)، والتصريح (٢/ ٣٩٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٤٣).

فإنَّهُ أَهْلٌ لِأَنْ يُؤَكْرَمَا[1]

قال ابن الوراق:"...الأصلُ في يُكرِمُ: يُؤَكرِمُ، كما تقول: يُدَحرِجُ، ولكن الهمزةَ حُذِفَتْ، والسبب في حذفها: أن المتكلم لو أَخبَرَ عن نفسه لزمه أن يقول : أنا أُأَكرِمُ، فتلتقي همزتان زائدتان، وذلك مُستثقَلٌ، وقد وجدناهم يَحذِفون الهمزةَ الأصليةَ استثقالًا لها، كقولك: خُذْ وكُلْ، والأصل: اؤْخُذْ، واؤكُلْ؛ لأنه مِنْ: أَخَذَ، وأَكَلَ، فكان حذفُ الزائدِ أَوْلَىٰ مع ما فيه من الاستثقال؛ فوجب أن تُحذَفَ الهمزةُ، ثم أَتبَعوا سائرَ حروفِ المضارعةِ الحَذْفَ؛ لئلا يختلف طريقُ الفعلِ. والهمزةُ المحذوفةُ هي الثانيةُ؛ لأن الأُولَىٰ دخلتْ لمعنًىٰ؛ فكان حَذفُ التي لا معنىٰ لها أَوْلَىٰ، وأيضا فإن الثانية هي الموجِبةُ لثِقَلِ الكلمةِ؛ إذ كانت الأُولَىٰ لا تَثقُلُ بها الكلمةُ، فكان الموجِبُ للثِّقَلِ أَوْلَىٰ بالحذفِ"[2].

وقال أبو البركات الأنباري عند حديثه عن تعليل النحاة لحذف الواو من " يَعِدُ " وأخواته:"....فلَمَّا حُذِفَتْ الواوُ مع أحدها للعلة التي ذكرناها حُذِفَتْ مع الآخر لئلا تختلف طرق تصاريف الكلمة ليَجرِيَ الباب علىٰ سَنَنٍ واحدٍ،

(١) البيت: من مشطور الرجز، قاله أبوحيان الفقعسي في: التصريح(٢/ ٣٩٦)، والانتصاف من الإنصاف(١/ ١٢)، وهداية السالك بتحقيق أوضح المسالك (٤/ ٤٠٦). وبلا نسبة في: المقتضب(٢/ ٩٦)، وعلل النحو(ص٥٥٩)، والصحاح (ك ر م – ص٩٩٦)، والإنصاف(١/ ١٢) و(٢/ ٤٤٦)، ولسان العرب(ك ر م- ٥/ ٣٨٦٢)، وأوضح المسالك (٤/ ٤٠٦)،)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٤٣)، وشذا العرف(ص١٥٥).

والشاهد فيه: قوله:" يُؤَكْرَمَا " حيث جاء علىٰ الأصل من غير حذف الهمزة، لضرورة إقامة وزن البيت، والقياس حذفها.

(٢) علل النحو(ص١٨٢، ١٨٣). وينظر أيضا:(ص٥٥٨، ٥٥٩).

وصار هذا بمنزلة " أُكرِمُ " والأصل فيها " أُأَكْرِمُ " إلا أنهم كرهوا اجتماع همزتين؛ فحَذفوا الثانيةَ فِرارًا من اجتماع همزتين؛ طَلبًا للتخفيف، وكان حذفُ الثانيةِ أَوْلَىٰ من الأولىٰ لأنَّ الأُولَىٰ دخلتْ لمعنًىٰ والثانية ما دخلتْ لمعنًىٰ؛ فلهذا كان حذفُ الثانيةِ وتبقيةُ الأُولَىٰ أَوْلَىٰ، ثم قالوا: نُكرِمُ، وتُكرِمُ، ويُكرِمُ، فحَذفوا الهمزةَ حَمْلًا للنونِ والتاءِ والياءِ علىٰ الهمزةِ؛ طَلبًا للتشاكُلِ علىٰ ما بيَّنَّا "[1].

وإلىٰ هذا أشار ابن مالك بقوله:

وحَذْفُ هَمْزِ " أَفْعَلَ " اسْتَمَرَّ في ∴ مضارعٍ، وبِنْيَتَيْ مُتَّصِفِ[2]

والذي أطمئن إليه: أن اجتماع همزتين في أول الفعل المضارع في نحو " أُأَكرِمُ " مُستثقَلٌ، مُستكرَهٌ، موجِبٌ حذفَ إحداهما تخفيفًا، والراجح أنها الثانيةُ لتأخُّرِها، وحُصولِ الثقلِ بها، وعدم إفادتها معنًىٰ. وأُقِرَّت الأولىٰ؛ لتقدُّمِها، ودلالتِها علىٰ معنىٰ المضارعةِ، وحُمِل علىٰ المبدوءِ بالهمزةِ المبدوءُ بغيرها من أحرف المضارعة، واسما الفاعلِ والمفعولِ؛ طلبًا للمشاكَلةِ، وجريًا للباب علىٰ سَنَنٍ واحدٍ.

(١) الإنصاف(٢/ ٦٤٦). وينظر:(١/ ١٢، ١٣).

(٢) متن ألفية ابن مالك(ص٦٧).

(٢) تاء المضارعة

اتفق النحاةُ علىٰ جوازِ حذفِ إحدىٰ التاءينِ الزائدتينِ، المفتوحتينِ، المجتمعتينِ في أول الفعل المضارع[١]؛ تخفيفًا، في الابتداء والوصل، تقول في تَتَذكَّرُ، وتَتَبيَّنُ، وتَتَقاسَمُ، وتَتَدحرَجُ: تَذَكَّرُ، وتَبَيَّنُ، وتَقاسَمُ، وتَدحرجُ، ومنه قوله تعالىٰ: ﴿وَأَن تَصَدَّقُواْ خَيۡرٞ لَّكُمۡ﴾[٢] أي: وأن تَتَصدَّقوا، وقوله تعالىٰ:﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفۡشَلُواْ وَتَذۡهَبَ رِيحُكُمۡ﴾[٣] أي: ولا تَتَنازعوا، وقوله تعالىٰ: ﴿فَأَنذَرۡتُكُمۡ نَارٗا تَلَظَّىٰ﴾[٤] أي: تَتَلظَّىٰ. والله أعلم. ومنه قوله(ﷺ):" لا تَبَاغَضُوا، ولا تَحَاسَدوا، ولا تَدَابَروا، وكونوا عبادَ اللهِ إخوانًا "[٥]. أي: لا تَتَباغضوا، ولا تَتَحاسدوا، ولا تَتَدابروا.

وإليه أشار ابن مالك بقوله:

وما بتاءين ابتُدِي قد يُقتَصَرْ ∴ فيه علىٰ تَا كـ تَبَيَّنُ العِبَرْ[٦]

---

(١) اشترطوا لذلك ألَّا يكون محذوفًا قبلهما تاءٌ ثالثةٌ، فخرج نحو: تَتَابعُ الأحداثُ، وأصله: " تَتَتَابَعُ " بثلاث تاءات، حُذفتْ إحداهن تخفيفا؛ فلا يجوز حذف إحدىٰ التاءين الباقيتين؛ لأن الحذف بعد الحذف إخلالٌ بالكلمة، والأولىٰ جاءت لمعنًىٰ، والثانية من أصول الكلمة.

– ينظر: ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبي حيان(١/ ٣٣٩) تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة أ.د. رمضان عبدالتواب(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الأولىٰ ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م)، والمقاصد الشافية(٩/ ٤٦٨).

(٢) البقرة/ ٢٨٠.

(٣) الأنفال/ ٤٦.

(٤) الليل/ ١٤.

(٥) رواه مسلم في كتاب: البر والصلة والآداب، باب: تحريم التحاسد والتباغض والتدابر(ص١٣٨٤) من حديث أنس بن مالك(رضي الله عنه) بلفظه.

(٦) متن ألفية ابن مالك(ص٦٧).

واختلف النحاة في المحذوفة منهما[1] إلى ثلاثة مذاهب:

الأول: مذهب الجمهور[2]: أن المحذوفة هي التاء الثانية. واحتجوا لذلك بعدة حجج، أهمها ما يلي:

(١) ينظر هذا الخلاف في: الإنصاف(٢/ ٥٣٤، ٥٣٥)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(٣/ ٢٩٠)، وشرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني (ص٧٣) شرح وتحقيق أ.د. عبد العال سالم مكرم (المكتبة الأزهرية للتراث- ط: الثامنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م)، وائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي (ص١٣١) تحقيق د. طارق الجنابي(عالم الكتب، ومكتبة النهضة – بيروت - ط: الأولىٰ١٤٠٧هـ=١٩٨٧م)، والتصريح(٢/ ٤٠١)، وهمع الهوامع (٣/ ٤٤٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٥١)، وظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للأستاذ الدكتور. طاهر سليمان حمودة(ص١٦٤ ، ١٦٥، ١٩١) (الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع – الإسكندرية ١٩٩٩م)، وحذف الحرف في النحو والصرف للأستاذ الدكتور. السيد حسن حامد البهوتي (ص٣١٤- ٣١٧)(مطبعة الأمانة - القاهرة - ط: الأولىٰ١٤١٧هـ=١٩٨٧م)، وآراء النحويين والصرفيين في المحذوف من المثلين عند اجتماعهما(ص١٢٨-١٣٤)، والتاءان المجتمعتان في أول الفعل المضارع في القرآن الكريم: دراسة صرفية في ضوء القراءات القرآنية (للباحث) (ص٩٤٣-٩٤٩)- بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط – العدد الرابع والثلاثين- الجزء الثاني٢٠١٥م.

(٢) نسبه ابن هشام في المغني(٢/ ٧١٢) للجمهور، ونسبه أبو البركات الأنباري في الإنصاف(٢/ ٥٣٤) للبصريين فقط، وتبعه الأكثرون، والصواب أنه رأي جمهور النحاة؛ إذ لم يخالف فيه إلا هشام الضرير، والفراء، كما سيتضح قريبا.

١- أن التاء الثانية هي التي حصل بها التكرار، ووقع بها الاستثقال، فالمثلان إذا التقيا حصل الاستثقال عند النطق بثانيهما؛ فكان هو الأحق بالحذف[١].

٢ – أن التاء الأولىٰ زيدتْ علىٰ " تَفَعَّلَ " و" تَفَاعَلَ " و " تَفَعْلَلَ " لمعنًىٰ، وهو المضارعة، فحذفُها مُخِلٌّ؛ إذ به يفوت هذا المعنىٰ، وأما الثانية فلم تدخل لمعنًىٰ، وحَذْفُ ما لم يدخل لمعنًىٰ أسهلُ وأَوْلَىٰ[٢].

٣ – أن التاء الأولىٰ طارئة، والثانية ثابتة[٣]، والطارئ يُزيل الثابت إذا كُره اجتماعهما[٤].

٤ – القياس علىٰ حذف النون الثانية(الأصلية) عند اجتماع النونين في أول الفعل المضارع[٥]، كما في قراءة:﴿ وَنُزِّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ

(١) ينظر: الممتع(ص٤٠٦)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(٣/ ٢٩٠)، والتصريح(٢/ ٤٠١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٥١).

(٢) ينظر: الإنصاف(٢/ ٥٣٤)، وشرح مختصر التصريف العزي(ص٧٣)، وائتلاف النصرة(ص١٣١)، وحاشية الصبان علىٰ شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك (٤/ ٣٥١)(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون تاريخ).

(٣) أي: ثابتة في صيغة: التَّفَعُّلِ، والتَّفاعُلِ، والتَّفَعْلُل، ومشتقاتها، وليست طارئة كتاء المضارعة؛ ولثبوتها سماها أبو البركات الأنباري وعبد اللطيف الزبيدي (الأصلية) تجوُّزًا، والمراد بكونها أصلية هنا أنها ثابتة في بناء الكلمة.

– ينظر: الإنصاف(٢/ ٥٣٤)، وائتلاف النصرة(ص١٣١).

(٤) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش(١٠/ ١٥٢)، والممتع(ص٤٠٦)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(٣/ ٢٩٠).

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية(٤/ ٢١٨٧، ٢١٨٨)، وتوضيح المقاصد والمسالك (٦/ ١٦٤٧)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٥١).

تَنزِيلًا ﴾[1] بحذف النون الثانية، وضم لام(نُزِّلُ) رفعًا، وتشديد زايه، وهو مبني للفاعل، وأصله (نُنَزِّلُ)، و(الملائكةَ) [2] منصوب علىٰ المفعولية.

قال سيبويه: "....فإنْ التقت التاءان في " تَتكَلَّمُون" ، و" تَتَتَرَّسُون"، فأنت بالخيار، إن شئت أثبتهما، وإن شئت حذفت إحداهما، وتصديق ذلك قوله (عزوجل): ﴿تَتَنَزَّلُ عَلَيْهِمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[3]،و﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾[4]، وإن شئت حذفت التاء الثانية، وتصديق ذلك قوله(تبارك وتعالىٰ): ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا ﴾[5]، وقوله: ﴿وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ

(١) الفرقان/ ٢٥ . وهذه قراءة أبي معاذ وخارجة في روايتهما عن أبي عمرو، وقراءة قنبل في روايته عن ابن كثير. وروىٰ خارجة عن أبي عمرو أيضا حذف النون الثانية وتخفيفَ الزاي(ونُزِلُ)، وأصله: (ونُنْزِلُ).

- ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه(ص١٠٦)(مكتبة المتنبي – القاهرة – بدون تاريخ).

(٢) قال ابن جني:" وينبغي أن يكون محمولا علىٰ أنه أراد(ونُنَزِّلُ الملائكةَ) إلا أنه حذف النون الثانية التي هي فاء " فَعَّل " (نزَّل)؛ لالتقاء النونين استخفافًا، وشبهها بما حذف من أحد المثلين الزائدين في نحو قولهم: " أنتم تَفَكَّرون " و " تَطَهَّرون " وأنت تريد: تَتَفَكَّرون، وتَتَطَهَّرون ".

- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني (٢/ ١٢١،١٢٠) تحقيق أ. علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي(المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ= ١٩٩٤م).

(٣) فصلت/ ٣٠.

(٤) السجدة/ ١٦ .

(٥) القدر/ ٤ .

﴿ٱلْمَوْتَ﴾[1]. وكانت الثانية أَوْلَىٰ بالحذف لأنها هي التي تُسَكَّنُ وتُدْغَم في قوله تعالىٰ:﴿فَٱدَّٰرَٰٔتُمْ﴾[2]، و﴿ وَٱزَّيَّنَتْ﴾[3]، وهىٰ التي يفعل بها ذلك في﴿يَذَّكَّرُونَ﴾[4]، فكما اعتلت هنا كذلك تحذف هناك"[5].

ونسبه أبو البركات الأنباري للبصريين فقط، ثم قال:" وأما البصريون فقالوا: إنما قلنا إن حذف الأصلية أَوْلَىٰ من الزائدة؛ لأن الزائدة دخلتْ لمعنًىٰ وهو المضارَعةُ، والأصليةُ ما دخلتْ لمعنًىٰ فلَمَّا وجبَ حذفُ إحداهما كان حَذْفُ ما لم يَدخلْ لمعنًىٰ أَوْلَىٰ "[6].

الثاني: مذهب هشام بن معاوية الضرير الكوفي[7]: أن المحذوفة هي التاء الأولىٰ. واحتج بما يلىٰ:

(١) آل عمران/ ١٤٣.

(٢) البقرة/ ٧٢.

(٣) يونس/ ٢٤.

(٤) الأنعام/ ١٢٦، والأعراف/ ٢٦، ١٢٠، والأنفال/ ٥٧، والتوبة/ ١٢٦، والنحل/ ١٣.

(٥) الكتاب(٤/ ٤٧٦).

(٦) الإنصاف(٢/ ٥٣٤).

(٧) ينظر: التسهيل(٣٢٤)، ومغنىٰ اللبيب(٢/ ٧١٢)، وأوضح المسالك(٤/ ٤١٠).
ونسبه أبو البركات الأنباري وأكثر المتأخرين للكوفيين عامة.
- ينظر: الإنصاف(٢/ ٥٣٤)، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي(٣/ ٢٩٠)، وارتشاف الضرب(١/ ٣٣٩)، والمساعد(٤/ ٢٧٩)، وائتلاف النصرة(ص١٣١)، والتصريح(٢/ ٤٠١)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٥١).

١ – أن التاء الأولىٰ زائدة(عارضة) والثانية أصلية[١](ثابتة) وحذفُ الزائدِ أولَىٰ من حذفِ الأصليِّ؛ لأن الزائد أضعف من الأصلي، وحذفُ الأضعفِ أولَىٰ من حذفِ الأقوىٰ[٢].

٢ – أن التاء الثانية قد تكون لمعنًىٰ، كالمطاوعة؛ فحذفُها مُخِلٌّ بهذا المعنىٰ[٣].

وردَّ عليه بما يلى:

أولا: أن الزائد إن كان لمعنىٰ فليس بمسلم فيه أن الأصلي أقوىٰ منه، أما إن لم يكن لمعنىٰ فمسلم فيه ذلك. والتاء هنا جاءت لمعنىٰ، وهو الدلالة علىٰ المضارعة؛ فوجب أن تكون تَبْقِيَتُها أَوْلَىٰ؛ لأن في حذفها إسقاطًا لذلك المعنىٰ الذىٰ جاءت من أجله، وهذا خلافُ الحكمةِ[٤].

ثانيا : قوله: " إن التاء الثانية لا تُحذَفُ لأنها جاءت لمعنىٰ كالمطاوعة " يمكن أن يُعارَضَ بمثله، وهو: أن التاء الأولىٰ أيضا جاءت لمعنًىٰ، وهو الدلالة علىٰ المضارعة.

---

(١) المراد بكونها أصلية هنا أنها من أصل البناء، فهي ثابتة في الصيغة ومشتقاتها، وليست طارئة كتاء المضارعة. وليس المراد الأصالة التي تقابل الزيادة؛ لأن هذه التاء زائدة أيضا علىٰ أصول الكلمة كالتاء الأولىٰ.

(٢) ينظر: الإنصاف(٢/ ٥٣٤)، وائتلاف النصرة (ص١٣١).

(٣) ينظر: شرح مختصر التصريف العزي(ص٧٣)، والتصريح(٢/ ٤٠١)، وحذف الحرف(ص٣١٥).

(٤) ينظر : الإنصاف(٢/ ٥٣٤، ٥٣٥).

الثالث: مذهب الفراء[(١)]: جواز الوجهين علىٰ السواء: أن تكون المحذوفة الأولىٰ، وأن تكون الثانية.

جاء في معانيه عند قول الله تعالىٰ:﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَفَّىٰهُمُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ﴾[(٢)]: " إن شئت جعلت(تَوَفَّاهم) في موضع نصب[(٣)]، ولم تُضمِر تاءً مع التاء، فيكون مثل قوله:﴿إِنَّ ٱلْبَقَرَ تَشَٰبَهَ عَلَيْنَا﴾[(٤)]. وإن شئت جعلتَها رفعًا[(٥)]؛ تريد: إن الذين تَتَوفَّاهم الملائكةُ. وكلُّ موضعٍ اجتمع فيه تاءان جاز فيه إضمارُ إحداهما، مثل قوله:﴿لَعَلَّكُم تَذَكَّرُونَ﴾[(٦)] ومثل قوله:﴿فَإِنْ تَوَلَّوْا۟ فَقَدْ أَبْلَغْتُكُم﴾[(٧)] "[(٨)].

فقوله:" جاز فيه إضمارُ إحداهما " صريح في تجويز الوجهين من دون ترجيح لأحدهما.

(١) حُكي هذا الرأي عن الكوفيين عامة في: شرح المفصل لابن يعيش(١٠/ ١٥٢)، والمقاصد الشافية(٩/ ٤٦٦).

(٢) النساء/ ٩٧.

(٣) أي: جعلتَ(تَوفَّىٰ) فعلًا ماضيًا مبنيًّا علىٰ الفتح المقدر.

(٤) البقرة/ ٧٠.

(٥) أي: جعلتَ(تَوفَّىٰ) فعلًا مضارعًا مرفوعًا بضمةٍ مقدرةٍ، وحُذِفَتْ إحدىٰ تاءيْه، وأصلُه(تَتَوفَّىٰ).

(٦) الأنعام/ ١٥٢، و الأعراف/ ٥٧، و النحل/ ٩٠، و النور/ ١، ٢٧، والذاريات/ ٤٩.

(٧) هود/ ٥٧.

(٨) معاني القرآن(١/ ٢٨٤) (عالم الكتب– بيروت– ط: الثالثة ١٤٠٣هـ=١٩٨٣م).

واختار جُلُّ المتأخرين من النحاة والمُعربين المذهبَ الأولَ[1](مع اختلافهم في نسبته).

قال ابن عصفور:" ... فإن كان أحد المثلين في أول الكلمة فإنه لا يخلوا من أن يكون الثاني إذ ذاك زائدًا أو غير زائدٍ. فإن كان زائدًا لم تُدغِمْ، نحو: تَتَذَكَّرُ؛ لأنك إذا استثقلتَ اجتماعَ المثليْنِ حَذَفتَ الثاني فقلتَ: تَذَكَّرُ؛ لأنه زائدٌ وليس في حذفه لَبْسٌ..."[2].

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إليه الفراء من جواز كون المحذوفة الأولىٰ أو الثانية علىٰ السواء؛ وذلك لاستوائهما في الزيادة، والتحركِّ بالفتح، وإفادةِ معنًىٰ، فالأُولىٰ تفيد معنىٰ المضارعة، والثانية قد تفيد معنىٰ المطاوعة.

(١) ينظر: الممتع(ص٤٠٦، ٤٠٧)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٨٨،٢١٨٧)، والتسهيل(ص٣٢٤)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٦/ ١٦٤٦)، وأوضح المسالك (٤/ ٤١٠)، ومغنىٰ اللبيب(٢/ ٧١٢)، والمساعد(٤/ ٢٧٩)، وشرح مختصر التصريف العزي(ص٧٣)، وهمع الهوامع(٣/ ٤٤٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٥١).

(٢) الممتع(ص٤٠٦).

(٣) ياء المضارعة

الفعل المثال الواوي، المفتوح الفاء، نحو: وَعَدَ، ووزَنَ، ووقَفَ، تُحذَفُ فاؤه(الواو) تخفيفًا في المضارعِ المبدوءِ بالياء حَذفًا مُطَّرِدًا، مَقِيسًا، تقول: يَعِدُ، ويَزِنُ، ويَقِفُ، وأصلها: يَوعِدُ، ويَوزِنُ، ويَوقِفُ، حُذِفتِ الواوُ؛ لوقوعها بين الياءِ المفتوحةِ والكسرةِ اللازمةِ[(١)]، ويُقَرُّ حرفُ المضارعةِ مع زيادته؛ صونًا لمعناه وتوقيرًا له، وهو الدلالةُ علىٰ المضارعةِ. وحُمِلَ علىٰ المبدوءِ بالياءِ المبدوءُ بغيرها من أَحرُفِ المضارعةِ، والأمرُ، والمصدرُ؛ طَلَبًا للمشاكَلةِ، وجريًا للبابِ علىٰ سَنَنٍ واحدٍ، كما فُعِلَ في" أُكرِمُ " وأخواته، تقول: أَعِدُ، وتَعِدُ، ونَعِدُ، وعِدْ، وعِدَة، بحذف الفاء في الجميع[(٢)].

---

(١) هذا تعليل البصريين لحذف الواو من نحو" يَعِد "، وعلل له الكوفيون بالتفريق بين اللازم والمتعدي من باب " فَعَلَ " المثال الواوي، المفتوح الفاء، حيث تُحذَفُ الواوُ من مضارع المتعدي، نحو: " وَعَد يَعِدُ "، وتثبتُ في مضارع اللازم، نحو: " وَجِلَ يَوْجَلُ "، وكان المتعدي أَوْلَىٰ بالحذف؛ لأن التعدي صار عوضًا من حَذْفِ الواوِ. وفنَّدَه الأنباريُّ.

- ينظر: الإنصاف(٢/ ٦٤٨-٦٤٤).

(٢) ينظر: المقتضب(٢/ ٩٥)، والصحاح(ك ر م- ص٩٩٦)، والإنصاف(١/ ١٢، ١٣) و(٢/ ٦٤٤- ٦٤٨)، ولسان العرب(ك ر م- ٥/ ٣٨٦١)، وتوضيح المقاصد والمسالك(٦/ ١٦٣١)، وأوضح المسالك(٤/ ٤٠٦)، وشرح ابن عقيل (٤/ ٥٣٥، ٥٣٦)، والتصريح(٢/ ٣٩٦)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٤٠)، وحاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك(٢/ ٢٠٨) (دار الفكر- بدون تاريخ).

قال ابن جني: " وكذلك باب " يَعِدُ ، ويَزِنُ " حُذِفَتْ فاؤه لحرفِ المضارعةِ الزائدِ[1]، كلُّ ذلك لمَّا كان الزائدُ ذا معنًى. وهذا أَحَدُ ما يدل على شَرَفِ المعاني عندهم، ورُسُوخِها في أنفسهم "[2].

وقال المالقي في حديثه عن ياء المضارعة: " ولهذه الياءِ دليلٌ على أصليتها في المضارعة، وذلك أنه إذا كانت بعدها واوٌ، وبعد الواوِ كسرةٌ فإن الواوَ تُحذَفُ لوقوعها بينها وبين الكسرة، نحو: يَعِدُ، ويَزِنُ، ويَقِفُ، والأصل: يَوْعِدُ، ويَوْزِنُ، ويَوْقِفُ؛ لأنها من الوَعْدِ، والوَزْنِ، والوَقْفِ. وأُجْرِيَت التاءُ والهمزةُ مجراها في ذلك لأنها معها في معنى المضارعة، كما أن " أُأَكرِمُ " وأمثالَه استُثقِلَ فحُذِفَتْ همزتُه التي للتعدية لاجتماع الهمزتين، فقيل: أُكرِمُ، وأُجريتْ باقي حروفِ المضارعةِ مجراها في حَذْفِ الهمزةِ بعدها لاجتماعها في المضارعة "[3].

وإلى هذا أشار ابن مالك بقوله:

فَا أَمرٍ اوْ مضارعٍ مِنْ كـ وَعَدْ ∴ احْذِفْ، وفي كـ عِدَةٍ ذاكَ اطَّرَدْ[4]

والذي أطمئن إليه: هو أن الياء أصيلة في الدلالة على معنى المضارعة؛ ولهذا حُقَّ الحفاظُ عليها؛ صَونًا لهذا المعنى، وحراسةً له، وحُذِفَتْ لأجلها فاءُ الكلمةِ الأصليةِ من مضارع الفعل المثال الواوي حذفًا مقيسًا مطَّردًا؛

(١) أي: لأَجْلِه وصَالحِه، وإبقاءً له.
(٢) الخصائص(٢/ ٤٧٨).
(٣) رصف المباني(ص٤٤٣، ٤٤٤).
(٤) متن ألفية ابن مالك(ص٦٦).

لوقوعها بين الياء والكسرة، علىٰ الراجح من تعليل البصريين، وحُمِلَ علىٰ الياء أخواتُها من حروفِ المضارعةِ؛ فحُوفِظَ عليهن، وحُذِفَت الواوُ بعدهن، وحُذِفَتْ أيضا من المصدر، وعُوِّضَ عنها بالتاء.

المبحث السابع

الإدغـــــام

وفيه مسألة واحدة:

- تاءُ " افْتَعَلَ ".

تاء " افْتَعَلَ "

تُزاد التاءُ في بناء الكلمة لتفيد معنىٰ الافتعال، وقد تعرضت هذه التاء مع أحرف الإطباق للإبدال طاء في جميع تصاريف الكلمة؛ تخفيفا للثقل الناتج عن اجتماعهما، فقالوا: اصطبر، واضطرب، وأصلهما: اصتبر، واضترب. وأدغموا فيها التاء المبدلة من الواو والياء الأصليتين، الواقعتين فاءً؛ لصعوبة النطق بحرف اللين الساكن مع التاء، فقالوا: اتَّصَلَ، واتَّسَرَ، وأصلهما: اوْتَصَلَ، وايْتَسَرَ. واستثقلوا أيضًا مجيءَ التاءِ بعد الدال والذال والزاي؛ فأبدلوها دالا، فقالوا: ادَّانَ، وادَّكَرَ، وازدَجرَ، وأصلها: ادتانَ، واذتَكَر[1]، وازتجر[2].

ومع ذلك فقد حافظوا علىٰ صورة هذه التاء في غير ما سبق، حيث أمكنهم ذلك؛ صونًا لمعناها، ففي نحو " اقتَتَلَ " مما اجتمع في تاءان بعد فاء " افْتَعَلَ " رجَّحَ أكثرُ الصرفيين الفَكَّ علىٰ إدغام تاءِ " افْتَعَلَ " وتصاريفِها في التاء الأصلية بعدها، وأجازهما بعضهم علىٰ السواء[3].

قال ابن السراج:" وأَمَّا" اقْتَتَلُوا " فَليسَ بمُلحَقٍ، والعربُ تختلفُ في الإدغامِ وتركِه، فمنهم مَنْ يُجريهِ مُجرَىٰ المنفصلَينِ فلاَ يُدغِمُ، كَما لا يُدغَمُ

(١) أُبدلتْ التاء دالا، وأبدلت الذال المعجمة دالا مهملة، ثم أدغمتْ في الدال المبدلة من التاء.

(٢) ينظر: الكتب(٤/ ٤٧٥)، وأوضح المسالك(٤/ ٤٠١-٣٩٦)، والتصريح (٢/ ٣٩٠-٣٩٢)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان(٤/ ٣٣٢-٣٢٩).

(٣) ينظر: الكتاب(٤/ ٤٤٤،٤٤٣)، والمنصف(٢/ ٣٣٦،٣٣٥)، والممتع (ص٤٠٧-٤٠٩)، والتسهيل(ص٣٢١)، وشرح التعريف بضروري التصريف (ص٢٥٢، ٢٥٣)، والمساعد(٤/ ٢٥٦، ٢٥٧)، وشرح الأشموني ومعه حاشية الصبان (٤/ ٣٤٩-٣٥٠).

" اسمُ مُوسَىٰ "[1] ؛ وإنَّما فُعِلَ به ذلك لأَنَّ التاءَ الأُولىٰ دَخلَتْ لمعنًى، فَمَنْ أَبَىٰ الإدغامَ كَرِهَ أَنْ يُزيلَ البناءَ الذي دخلَتْ لَهُ التاءُ فيزولُ المعنىٰ...ومنهم مَنْ أَدغمَ لمَّا كانَ الحرفانِ في كلمةٍ، ومضَىٰ علىٰ القياسِ فقال: يَقِتِّلُونَ وَقَدْ قِتَّلوا، كَسَروا القافَ لالتقاءِ الساكنينِ...وقالَ آخرونَ:" قَتَّلوا " أَلقَوا حركةَ المتحركِ علىٰ الساكنِ...ومَنْ قَالَ: يَقَتِّلُ قَالَ: مُقَتِّلٌ. ومَنْ قالَ: يَقِتِّلُ قَالَ: مُقِتِّلٌ "[2].

وقال أبو البقاء:" فأمَّا " اقْتَتَلُوا " فالأكثرون لَا يُدغِمون؛ لأن التَّاءَ زِيدَتْ لِمَعْنًىٰ؛ فَلَا تُذْهَبُ بِالْإِدْغَامِ، وليسَ هُنَا حرفُ علةٍ، وَمِنْهُم مَنْ يُدغِمُ فَيَقُول: " قِتَّلوا " بِكَسْرِ الْقَافِ وَفَتْحِ التَّاءِ، وَمِنْهُم مَنْ يكسرُ التّاء وَيَقُول فِي الْمُسْتَقْبل: " يَقِتِّلون "[3]، وَفِي اسْم الْفَاعِل: " مُقِتِّلِينَ " "[4].

وفي " اتِّرَاد " مصدر الفعل " اتَّرَدَ "، وأصله: اتْتِرَاد(بثاء ثم تاء) رجَّحوا إبدالَ الثاءِ(فاء الكلمة) تاءً، ثم إدغامها في تاء الافتعال، فقالوا: اتِّرَاد؛ محافظةً علىٰ صورة التاء؛ صونًا لمعناها. وأجاز بعضهم العكس، وهو إبدالُ تاءِ الافتعالِ ثاءً، فقال: اثِّرَاد[5].

---

(١) أي: كما لا تُدغَمُ ميمُ(اسم) في ميم(موسىٰ) في قولك: اسم موسىٰ، ومثله: قوم مالِك.

(٢) الأصول في النحو(٣/ ٤٠٨، ٤٠٩).

(٣) بفتح ياء المضارعة، لا ضَمِّها، علىٰ مثال(يَخِصِّمون)، مضارع" اقتَتَل "، وأصله: يَقتَتِلون.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب(٢/ ٤٧٠).

(٥) ينظر: التسهيل(ص٣١٢)، وإيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك (ص١٤٧) تحقيق أ. محمد عثمان(مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط: الأولىٰ ١٤٣٠ه=٢٠٠٩م)، والمساعد(٤/ ١٨١، ١٨٠)، وشفاء العليل(٢/ ١١٠٤)، وتمهيد القواعد(١٠/ ٥١٨٣، ٥١٨٥).

قال ابن مالك: الثاء حرف رخو، والتاء حرف شديد، وهما مشتركان في الهمس، ومخرجاهما متقاربان، فإن اجتمعا في الافتعال وفروعه، وتقدَّمت الثاء ثَقُلَ تلاقيهما؛ لأنَّهما مثلان من وجه، وضدان من وجه، فخُفِّفا بجعلِ الثاءِ تاءً أو التاءِ ثاءً، وإدغامِ أحدِهما في الآخر كـ" الاثِّرَادِ، والاتِّرَادِ " وهو اتخاذ الثريد، وأصله: اثْتِرَاد، فمن قال: " اثِّرَاد " غَلَّبَ جانبَ الثاءِ؛ لأصالتها وتقدُّمِها، ومَنْ قال: " اتِّرَاد " غَلَّبَ جانبَ التاءِ؛ لشدَّتِها، ولكونِها مزيدةً لمعنًىٰ "[1].

والذي أطمئن إليه: هو ما ذهب إلىٰ الأكثرون من ترجيح الفَكِّ في " اقتَتَلَ " وتصاريفه؛ حفاظا علىٰ صورة البناء، وصونًا لمعنىٰ التاء.

كذلك، فإني أرجِّحُ في " اتِّراد " ونحوه إبدالَ الثاءِ تاءً، ثم إدغامَها في تاء الافتعال؛ لأنه القياس؛ إذ الأصلُ في الإدغام قلبُ الأولِ للثاني، لا العكس[2]، ومحافظةً علىٰ صورة التاء؛ صونًا لمعناها.

(١) إيجاز التعريف في علم التصريف(ص١٤٧). ونقله عنه في: تمهيد القواعد (١٠/ ٥١٨٥).

(٢) قال ابن عقيل:"(وتُبدَلُ تاءُ الافتعالِ وفروعِه ثاءً بعد الثاءِ) نحو: اثَّرَدَ من الثَّرد، والأصل: اثْتَرَدَ، فأَبدلَ من التاء ثاءً، وأَدغمَ.(أو تُدغَمُ فيها) أي: تُدغَمُ الثاءُ في التاءِ، فتُقلَبُ كذلك الثاءُ تاءً، فتقول: اتَّرَدَ؛ فعلىٰ الوجه الأول قَلَبَ الثاني للأول، وعلىٰ هذا الوجه عَكَسَ؛ وهما ثابتان عن العرب، قالوا في " مُفتَعِل " من الثريد: مُثَّرِد ومُتَّرِد، وقال سيبويه في قلب الثاني إلىٰ الأول: لغة عربية جيدة، قال: والقياسُ قلبُ الأولِ إلىٰ الثاني، لأنه الأصلُ في الإدغامِ ".

– المساعد(٤/ ١٨٠، ١٨١).

المبحث الثامن

الـوقـــف

وفيه مسألة واحدة:

- مَـدَّةُ التَّـذَكُّـرِ.

مَـدَّةُ التَّـذَكُّـرِ

التَّذَكُّرُ (أو التَّذْكَارُ) هو: قطعُ اللفظِ عن تمامِ المقصودِ منه بسببِ عدمِ تَذَكُّرِ تَمامِه في الحالِ، حيث يَعرِضُ للمتكلم توقفٌ في بعضِ أجزائه، وجعلوا علامةً له في آخرِ الكلمةِ؛ ليُتَذَكَّرَ عندها ما بعدها.

وهذه العلامةُ هي المعروفةُ صَرفيًّا بمَدَّةِ التَّذَكُّرِ، وهي: حرفٌ يَشغَلُ المتكلمُ لسانَه به إلىٰ أن يَتَذَكَّرَ تمَامَ كلامِه؛ حِرصًا علىٰ عدمِ قطعِ الكلامِ، وإشعارًا للسامعِ بأنه يَتذكَّرُ[1].

ومثال ذلك:" إذا أراد المتكلم أن يقول: قالَ زيدٌ، فنَسِيَ " زيدٌ "، فيقول: قالَا، فيأتي بالألف يشتغل بها إلىٰ أن يَتذكَّرَ" زيدٌ ". وكذلك إذا أراد أن يقول: زيدٌ يقولُ الصدقَ، فنَسِيَ " الصدقَ "، فيقول: زيدٌ يقولُو، فيشتغل بالواو إلىٰ أن يَتذكَّرَ" الصدقَ ". وأيضًا إذا أراد أن يقول: ما قابلتُ زيدًا من العامِ الماضي، فنَسِيَ ما بعد العام، فيقول: ما قابلتُ زيدًا من العامِي، فيشتغل بالياء إلىٰ أن يَتذكَّرَ ما بعد العامِ[2].

ولا يُقْصَدُ من التذكارِ الوقفُ، فإن قُصِدَ الوقفُ لم تلحق العلامةُ، ووُقِفَ علىٰ آخر الكلمةِ وفقَ حكمِه في ذلك.

فإن كان الموقوفُ عليه للتذكر متحركًا، وُصِلَ آخرُه بمَدَّةٍ تُجَانسُ حركته نحو: قالَا، ويقولُوا، والعامِي، كما سبق. وإن كان ساكنًا صحيحا مثل " قَدْ "، أو ما جرىٰ مجراه من واو وياء مثل" لَوْ " و" كَيْ " وُصِلَ آخرُه بياء ساكنةٍ،

(١) ينظر: الكناش(٢/ ١٣٤)، وارتشاف الضرب(٢/ ٧٠٠، ٧٠١).

(٢) ينظر: الكتاب(٤/ ٢١٦)، والتسهيل(ص٢٥٠)، والكناش(٢/ ١٣٤، ١٣٥).

مكسورٍ ما قبلها، فيقال: قَدِي، ولَوِي، وكَيِي، ولا تُوصَلُ مدَّةُ التذكرِ بهاءِ السكتِ[1].

* وإن كان الموقوفُ عليه حرفَ مَدٍّ مُكِّنَ مَدُّه، واستُغنِيَ بذلك عن إلحاقِ علامةِ التذكرِ به، نحو: موسىٰ، وعيسىٰ. هذا ما عليه جمهور النحاة[2].

وأجاز بعضهم[3] إلحاق مَدَّةِ التذكُّرِ بما آخرُه مدٌّ، فيلتقي ألفان ساكنان، فتُحذف التي من نفس الكلمة، وتبقىٰ ألفُ التذكُّرِ؛ صَوْنًا لدلالتها ومعناها، وحفاظًا علىٰ وظيفتها اللغوية، فيقال: موسَا، وعيسَا.

قال سيبويه:" ويقول الرجلُ إذا تَذَكَّرَ ولم يُرِدْ أن يَقطعَ كلامَه: " قالَا "، فيَمُدُّ " قالَ "، و" يقولُو"، فيَمُدّ " يَقولُ "، و" مِنَ العامِي "، فيَمُدّ " العام ". سمعناهم يتكلمون به في الكلام، ويجعلونه علامةَ ما يَتَذَكَّرُ به ولم يَقطعْ كلامَه، فإذا اضطروا إلىٰ مثل هذا في الساكن كسروا، سمعناهم يقولون: إنه قَدِي في " قَدْ"، ويقولون: " أَلِي " في الألف واللام، يتذكر " الحارثَ "ونحوَه..."[4].

وقال أبوحيان:" التَّذْكارُ: قطعُ اللفظِ عن تمامِ المقصودِ منه بسبب عدمِ ذِكْرِ تمامِه في الحالِ، فيَعرِضُ للمتكلم توقفٌ في بعض أجزائه، فجعلوا عَلَمًا

(١) ينظر: الكتاب(٤/ ٢١٦)، والتسهيل(ص٢٥٠)، وشرح الكافية الشافية (٤/ ١٧٢٨)، والكناش(٢/ ١٣٥)، وارتشاف الضرب(٢/ ٧٠١)، والمساعد (٣/ ٢٧٧)، وشفاء العليل(٣/ ٩٩٢، ٩٩٣)، وتمهيد القواعد(٩/ ٤٥٦٢، ٤٥٦٣).

(٢) ينظر: التسهيل(ص٢٥٠)، وشرح الكافية الشافية(٤/ ١٧٢٨)، وارتشاف الضرب (٢/ ٧٠٠، ٧٠١)، والمساعد(٣/ ٢٧٦)، وشفاء العليل(٣/ ٩٩٢، ٩٩٣)، وتمهيد القواعد(٩/ ٤٥٦٢، ٤٥٦٣).

(٣) ينظر: ارتشاف الضرب(٢/ ٧٠٠، ٧٠١)، والمساعد(٣/ ٢٧٧).

(٤) ينظر: الكتاب(٤/ ٢١٦).

له في آخر الكلمة؛ ليُتَذَكَّرَ عندها ما بعدها، ولا يُقصَدُ الوقفُ، فإن قُصِدَ لم تلحق العلامةُ، ووُقِفَ عليه علىٰ ما أُحكِمَ في باب الوقف، ثم ما نقِفُ عليه للتَّذْكارِ إن كان متحركًا، كانت العلامةُ مَدَّةً تجانسُ الحركاتِ نحو: قالَا، ويقولُوا، والعامِي....وإن كان ساكنًا حرفَ مَدٍّ ولينٍ مُكِّنَ مَدُّه واستُغنِيَ بذلك عن إلحاقِ العلامةِ. وقيل: تأتي بمدة التذكار فيَنحَذِفُ ما هو من نفس الكلمة؛ إذ حرف التَّذْكارِ دخَلَ لمعنًىٰ....ولا تلي هذه العلامةَ هاءُ السكتِ"[1].

والذي أطمئن إليه: هو أن مَدَّةَ التذكُّرِ حرفٌ يلجأ إليه المتكلمُ عندما تَذهبُ عنه تتمةُ كلامِه؛ ليُشعِرَ السامعَ أنه يَتذكَّرُ، وأن كلامَه لمَّا يَنتَهِ. فإن كان الموقوفُ عليه متحركًا جانَسَتْ هذه المَدَّةُ حركتَه، وإن كان ساكنًا صحيحًا، أو ما جرىٰ مجراه كانت ياءً علىٰ كل حال. وإن كان ساكنًا معتلًّا فجمهور النحاة علىٰ أنه يُمَكَّنُ مَدُّه، نحو: موسَىٰ، وعيسَىٰ. وهو الراجح؛ لأن في تمكينِ المدِّ إغناءً عن مَدَّةِ التذكُّرِ، وحِفظًا لآخرِ الكلمةِ من الإسقاطِ.

والله أعلم

(١) ارتشاف الضرب(٢/ ٧٠٠، ٧٠١).

الخاتمة

الحمدُ للهِ علىٰ تَمامِ فضلِه، والصلاةُ والسلامُ علىٰ خِيرتِه من خلقِه، وصَفْوتِه من رسلِه، نبيِّنا محمدٍ وعلىٰ آلِه وصَحبِه، ومَنْ تبعَهم بإحسانٍ إلىٰ يوم الدين.

أما بعد ،

فقد يَسَّرَ الله تعالىٰ إتمامَ هذه الدراسةِ الصرفيةِ التحليليةِ لموضوع: " صَوْنِ المعنَىٰ وأثرِه في صَوْغِ المبنَىٰ" ، وأسفرتْ عن عدةِ نتائجَ، أهمها ما يلي:

- عنايةُ العربِ الفائقةُ بصَوْغِ أبنياتِ اللغةِ في دقةٍ متناهيةٍ، وتَبصُّرٍ عميقٍ في خصائصِ حروفِ المباني ومعانيها، وعلاقةِ بعضِها ببعضٍ.
- للمعاني شَرفُها وقَدْرُها عند علماء العربية علىٰ المستويين: الصرفي البنيوي، والنحوي التركيبي.
- الحرفُ الزائدُ لمعنًىٰ له الغلبةُ علىٰ الحرفِ الزائدِ لغير معنًىٰ، بل وعلىٰ الحرفِ الأصليِّ أحيانًا.
- الأقيَسُ والأظهرُ ما ذهب إليه الأخفش والفراء ومن وافقهما من أن المحذوف من نحو " إقامة واستقامة " هي الألف الأصلية المنقلبة عن عين الكلمة؛ لأن الألف الزائدة تدل علىٰ معنىٰ المصدرية؛ فوجبت المحافظةُ عليها؛ صونًا لهذا المعنىٰ.
- الراجح ما ذهب إليه جمهور النحاة من أن نحو" شاكٍ ولاثٍ " ليس فيهما قلبٌ مكانيٌّ بتقديم اللامِ علىٰ العينِ، وإنما حُذفت العينُ فيهما من موضعها ابتداءً، وبقيتْ الألفُ عِوضًا عنها، وصَوْنًا لمعنىٰ الفاعلية.

• الميم الزائدة لمعنىٰ الفاعلية في نحو: " مُنطلِق " لا يجوز حذفها في تصغير أو تكسير باتفاق النحاة؛ صونًا لمعناها، فإذا لم يوجد غيرُها من الزوائدِ، وكان حذفُ أصليٍّ يُضِرُّ ببنيةِ الكلمةِ ودلالتِها حُذِفَتْ بلا خلافٍ، كما في دُحَيْرِج، ودَحَارِج " تصغيرِ " مُدحرِج " وتكسيرِه. وأما ما اجتمعت فيه زيادتان (الميمُ وحرفُ الإلحاقُ) نحو " مقعنسِس، ومجلبِب "، فالراجح ما ذهب إليه سيبويه ومن وافقه من حَذفِ حرفِ الإلحاقِ وإبقاءِ الميمِ؛ لتَصَدُّرِها، وتحرُّكِها، ودلالتها علىٰ الفاعلية، ولأن الإلحاقُ ليس معنًىٰ، وإنما هو أمرٌ لفظيٌّ يَرجُحُ إذا لم يكن غيرُه، فالميمُ أقوَىٰ؛ ولهذا كانت بالبقاء أَوْلَىٰ.

• كلا الوجهين في المحذوف من اسم المفعول من الثلاثي الأجوف، نحو" مَقُول ومَبِيع " حَسَنٌ، قويُّ الحُججِ والأدلةِ، فمذهبُ الخليل وسيبويه أقلُّ كلفةً وتغييرًا، ومذهب الأخفش أقيَسُ، وأحوطُ للمعنىٰ.

• أرجحُ الآراءِ وأقيَسُها في تصغير" حُبَارَىٰ " هو: حُبَيْرَىٰ، بحذفِ الألفِ الأولىٰ الزائدةِ لغيرِ معنًىٰ، وصَوْنِ الثانيةِ التي للتأنيث.

• ياءُ التصغيرِ حرفٌ جاء لمعنًىٰ؛ ولهذا صانوه، وكان الجمعُ بين أربعِ ياءاتٍ في آخرِ الكلمةِ، أو حذفُ بعضِ أصولِ الكلمةِ أسهلَ عليهم من حَذْفِه.

• اجتماع همزتين في أول الفعل المضارع في نحو " أُأَكرِمُ " مُستثقَلٌ، مُستكرَهٌ؛ لذا حُذِفَت ثانيتُهما تخفيفًا؛ لتأخُّرِها، وحُصولِ الثقلِ بها، وعدم إفادتها معنًىٰ. وأُقِرَّت الأُولىٰ؛ لتقدُّمِها، ودلالتِها علىٰ معنىٰ المضارعةِ. وحُمِل علىٰ المبدوءِ بالهمزةِ المبدوءُ بغيرها من أحرف المضارعة، واسما الفاعلِ والمفعولِ؛ طلبًا للمشاكَلةِ، وجريًا للباب علىٰ سَنَنٍ واحدٍ.

• ما ذهب إليه الفراء في التاءين المجتمعتين في أول الفعل المضارع من جواز كون المحذوفة الأولىٰ أو الثانية علىٰ السواء هو الراجح؛ لاستواء التاءين في الزيادةِ، والتحرُّكِّ بالفتح، وإفادةِ معنًىٰ.

• الياءُ أصيلةٌ في الدلالةِ علىٰ معنىٰ المضارعةِ؛ فحُقَّ الحِفاظُ عليها؛ صَونًا لمعناها، وحراسةً له، وحُذِفَتْ لأجلها فاءُ الكلمةِ الأصليةِ من مضارع الفعل المثال الواوي(يَعِدُ) وأمثاله، حذفًا مَقيسًا مطّرِدًا؛ لوقوعها بين الياء والكسرة، وحُمِلَ علىٰ الياءِ أخواتُها من حروف المضارعة؛ فحُوفِظَ عليهن، وحُذِفَتْ الواوُ بعدهن، وحُذِفَتْ أيضًا من المصدر، وعُوِّضَ عنها بالتاء.

• الراجحُ في " اقتَتَلَ " وتصاريفِه الفَكُّ وعدمُ الإدغامِ ؛ حفاظًا علىٰ صورة البناء، وصونًا لمعنىٰ التاء. والراجحُ أيضًا في " اتَّرَادٍ " ونحوِه إبدالُ الثاءِ تاءً، ثم إدغامُها في تاءِ الافتعالِ؛ محافظةً علىٰ صورةِ التاءِ، وصونًا لمعناها.

• مَدَّةُ التذكُّرِ حرفٌ يَلجَأ إليه المتكلمُ عندما تَذهبُ عنه تتمةُ كلامِه؛ ليُشعِرَ السامعَ أنه يَتذكَّرُ، وأن كلامَه لمَّا يَتتَهِ. فإن كان الموقوفُ عليه متحركًا جانَسَتْ هذه المَدَّةُ حركتَه، وإن كان ساكنًا صحيحًا، أو ما جرىٰ مجراه كانت ياءً علىٰ كلِّ حالٍ. وإن كان ساكنًا معتلًّا فالراجح أنه يُمَكَّنُ مَدُّه، نحو: موسَىٰ، وعيسَىٰ؛ حِفْظًا لآخر الكلمةِ من الإسقاط.

هذا، ويوصي الباحث بمزيد من الدراسات الجادة حول بنية الكلمة العربية، وما يكتنفُها من أسرار، ويتعلقُ بها من أحكام.

المصادر والمراجع

- القرآن الكريم.

١- آراء النحويين والصرفيين في المحذوف من المثلين عند اجتماعهما للأستاذ الدكتور. أحمد الزين علىٰ العزازي(ط: الأولىٰ ١٤١٩هـ=١٩٩٩م).

٢- ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة لعبد اللطيف الزبيدي. تحقيق د. طارق الجنابي(عالم الكتب، ومكتبة النهضة – بيروت – ط: الأولىٰ ١٤٠٧هـ =١٩٨٧م).

٣- ارتشاف الضرب من لسان العرب لأبىٰ حيان. تحقيق د. رجب عثمان محمد، ومراجعة أ. د. رمضان عبدالتواب(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط : الأولىٰ ١٤١٨هـ=١٩٩٨م).

٤- الأصول في النحو لابن السراج. تحقيق د. عبد الحسين الفتلي (مؤسسة الرسالة – بيروت – ط: الثالثة ١٤١٧هـ=١٩٩٦م).

٥- أمالي ابن الشجري. تحقيق د. محمود محمد الطناحي(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الأولىٰ١٤١٣ه=١٩٩٢م).

٦- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لأبي البركات الأنباري. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية – صيدا، بيروت ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

٧- أوضح المسالك إلىٰ ألفية ابن مالك لابن هشام، ومعه : عدة السالك إلىٰ تحقيق أوضح المسالك للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد(المكتبة العصرية – صيدا، بيروت – بدون تاريخ).

٨- إيجاز التعريف في علم التصريف لابن مالك. تحقيق أ. محمد عثمان(مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط: الأولىٰ ١٤٣٠ه =٢٠٠٩م).

٩- البديع في علم العربية لابن الأثير. تحقيق د. فتحي أحمد علي الدين، و د. صالح حسين العايد(جامعة أم القرىٰ – معهد البحوث العلمية – مركز إحياء التراث – ط: الأولىٰ ١٤٢٠ه).

١٠- التاءان المجتمعتان في أول الفعل المضارع في القرآن الكريم: دراسة صرفية في ضوء القراءات القرآنية للدكتور.عبدالحي محمد عبدالحي. بحث منشور في مجلة كلية اللغة العربية بأسيوط – العدد الرابع والثلاثين– الجزء الثاني٢٠١٥م.

١١- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك. تحقيق أ. محمد كامل بركات(دار الكاتب للطباعة والنشر١٣٨٧هـ=١٩٦٧م).

١٢- التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري(دار إحياء الكتب العربية ـ القاهرة – بدون تاريخ).

١٣- التكملة لأبي علي الفارسي. تحقيق د. كاظم بحر المُرجان(عالم الكتب – بيروت – ط: الثانية ١٤١٩ه=١٩٩٩م).

١٤- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش. تحقيق أ.د. علي محمد فاخر، وأ.د. جابر محمد البراجة، وآخرين(دار السلام – القاهرة، والإسكندرية – ط: الأولىٰ ١٤٢٨ه=٢٠٠٧م).

١٥- توجيه اللمع لابن الخباز. تحقيق أ.د. فايز زكي دياب(دار السلام – القاهرة – ط: الثانية١٤٢٨ه=٢٠٠٧م).

١٦- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي. تحقيق د. عبدالرحمن علىٰ سليمان(دار الفكر العربي- القاهرة – ط : الأولىٰ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م).

١٧- حاشية الخضري علىٰ شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك(دار الفكر للطباعة والنشر- بدون تاريخ).

١٨- حذف الحرف في النحو والصرف للأستاذ الدكتور. السيد حسن حامد البهوتي(مطبعة الأمانة – القاهرة – ط: الأولىٰ١٤١٧ه =١٩٨٧م).

١٩- الخصائص لابن جني. تحقيق أ. محمد علي النجار(المكتبة العلمية – ط: الثانية١٣٧١ه=١٩٥٢م).

٢٠- دلائل الإعجاز للإمام عبدالقاهر الجرجاني. قراءة وتعليق أ. محمود محمد شاكر(مكتبة الخانجي – القاهرة – بدون تاريخ).

٢١- ديوان العجاج(روايةُ الأصمعيِّ وشرحُه) تحقيق د. عبدالحفيظ السطلي(مكتبة أطلس- المطبعة التعاونية – دمشق١٩٧١م).

٢٢- رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي. تحقيق د. أحمد محمد الخراط (مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق – بدون تاريخ).

٢٣- شذا العرف في فن الصرف للشيخ أحمد الحملاوي. دققه وعلق عليه د. مصطفىٰ أحمد عبد العليم(مكتبة المعارف – الرياض- ط: الأولىٰ١٤٢٢هـ=٢٠٠١م).

٢٤- شرح الأشموني علىٰ ألفية ابن مالك، ومعه حاشية الصبان وشرح الشواهد للعيني(دار إحياء الكتب العربية – القاهرة – بدون تاريخ).

٢٥- شرح ابن عقيل علىٰ ألفية ابن مالك ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل للشيخ محمد محيي الدين عبدالحميد (المكتبة العصرية – صيدا، بيروت ١٤٢٩ه=٢٠٠٨م).

٢٦- شرح التسهيل لابن مالك. تحقيق د. عبدالرحمن السيد ، ود. محمد بدوىٰ المختون(هجر للطباعة والنشر – ط : الأولىٰ ١٤١٠هـ =١٩٩٠م).

٢٧- شرح التصريف للثماني. تحقيق د. إبراهيم بن سليمان البعيمي(مكتبة الرشد- الرياض ط: الأولىٰ١٤١٩ه=١٩٩٩م).

٢٨- شرح التعريف بضروري التصريف لابن إياز. تحقيق أ.د. هادي نهر، و أ.د. هلال ناجي المحامي(دار الفكر للطباعة والنشر- عمان – الأردن- ط: الأولىٰ١٤٢٢هـ=٢٠٠٢م).

٢٩- شرح شافية ابن الحاجب للرضي. تحقيق أ. محمد نور الحسن، وأ. محمد الزفزاف، وأ. محمد محيي الدين عبد الحميد(دار الكتب العلمية – بيروت ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

٣٠- شرح كافية ابن الحاجب للرضىٰ. تحقيق د. يوسف حسن عمر (منشورات جامعة قاريونس- بنغازي - ط: الثانية١٩٩٦م).

٣١- شرح الكافية الشافية لابن مالك. تحقيق د. عبدالمنعم أحمد هريدي(جامعة أم القرىٰ - مركز البحث العلمي وإحياء التراث- مكة المكرمة ١٤٠٢هـ = ١٩٨٢م).

٣٢- شرح مختصر التصريف العزي في فن الصرف لمسعود بن عمر سعد الدين التفتازاني. شرح وتحقيق أ.د. عبد العال سالم مكرم (المكتبة الأزهرية للتراث- ط: الثامنة ١٤١٧هـ=١٩٩٧م).

٣٣- شرح المفصل لابن يعيش(مكتبة المتنبي – القاهرة – بدون تاريخ).

٣٤- شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش. تحقيق د. فخر الدين قباوة(المكتبة العربية بحلب – ط: الأولىٰ١٣٩٣ه=١٩٧٣م).

٣٥- شفاء العليل في إيضاح التسهيل للسلسيلي. تحقيق د. الشريف عبدالله علي الحسيني (المكتبة الفيصلية – مكة المكرمة – ط: الأولىٰ١٤٠٦هـ=١٩٨٦م).

٣٦- الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية) للجوهري(مرتب ألفبائيا). تحقيق د. محمد محمد تامر، وآخرَيْنِ(دار الحديث – القاهرة – ط: الأولىٰ١٤٣٠ه=٢٠٠٩م).

٣٧- ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي للأستاذ الدكتور. طاهر سليمان حمودة(الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع – الإسكندرية ١٩٩٩م).

٣٨- علل النحو لابن الوراق. تحقيق د. محمود جاسم الدرويش(مكتبة الرشد – الرياض – ط: الأولىٰ١٤٢٠ه=١٩٩٩م).

٣٩- الكتاب لسيبويه. تحقيق أ. عبدالسلام محمد هارون(مكتبة الخانجي – القاهرة – ط: الثالثة ١٤٠٨هـ=١٩٨٨م).

٤٠- الكناش في النحو والتصريف لإسماعيل بن علي أبي الفداء. تحقيق د. جودة مبروك محمد(مكتبة الآداب– القاهرة – ط: الثانية ١٤٢٦هـ=٢٠٠٥م).

٤١- اللباب في علل البناء والإعراب لأبىٰ البقاء العكبري. تحقيق أ. غازي مختار طليمات، و د. عبدالإله نبهان (دار الفكر المعاصر– بيروت، ودار الفكر– دمشق – ط : الأولىٰ١٤١٤هـ=١٩٩٥م).

٤٢- لسان العرب لابن منظور. تحقيق أ. عبدالله علىٰ الكبير وآخَرَيْنِ (دار المعارف - مصر - بدون تاريخ).

٤٣- اللمع في العربية لابن جني. تحقيق د. سميح أبو مُغلي(دار مجدلاوي ١٩٨٨م).

٤٤- متن ألفية ابن مالك في النحو والصرف(مكتبة الآداب- القاهرة – ط: الأولىٰ١٤٢٢ه=٢٠٠١م).

٤٥- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها لابن جني. تحقيق أ. علي النجدي ناصف، ود. عبد الحليم النجار، ود. عبد الفتاح إسماعيل شلبي(المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م).

٤٦- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع لابن خالويه(مكتبة المتنبي – القاهرة – بدون).

٤٧- المساعد علىٰ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن عقيل. تحقيق د. محمد كامل بركات(جامعة أم القرىٰ – مركز البحث العلمي وإحياء التراث – مكة المكرمة – ط : الأولىٰ١٤٠٢هـ=١٩٨٢م).

٤٨- معاني القرآن للفراء(عالم الكتب – بيروت – ط: الثالثة ١٤٠٣هـ =١٩٨٣م).

٤٩- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام. تحقيق الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد(المكتبة العصرية – صيدا، وبيروت ١٤١١هـ=١٩٩١م).

٥٠- المفصل في علم العربية للزمخشري(دار الجيل – بيروت – ط الثانية – بدون تاريخ).

٥١- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي. تحقيق د. عبدالرحمن بن سليمان العثيمين(معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي – جامعة أم القرىٰ – مكة المكرمة – ط : الأولىٰ ١٤٢٨هـ=٢٠٠٧م).

٥٢- المقتضب للمبرد. تحقيق أ.د. محمد عبدالخالق عضيمة(المجلس الأعلىٰ للشئون الإسلامية – القاهرة ١٤١٥هـ=١٩٩٤م).

٥٣- المقتضب من كلام العرب في اسم المفعول من الثلاثي المعتل العين لابن جني. تحقيق د. عبدالمقصود محمد عبد المقصود (مكتبة الثقافة الدينية – القاهرة – ط: الأولىٰ١٤٣٧ه=٢٠٠٦م).

٥٤- الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور. تحقيق د. فخر الدين قباوة(مكتبة لبنان ناشرون – بيروت – ط: الأولىٰ١٩٩٦م).

٥٥- المنصف لابن جني(شرح كتاب التصريف للمازني. تحقيق أ. إبراهيم مصطفىٰ، وأ. عبد الله أمين (وزارة المعارف العمومية – إدارة إحياء التراث القديم – ط: الأولىٰ١٣٧٣هـ=١٩٥٤م).

٥٦- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي. تحقيق أ. أحمد شمس الدين(دار الكتب العلمية – بيروت – ط : الأولىٰ ١٤١٨هـ = ١٩٩٨م).